**موقف ابن يعيش ت643هـ من الاستشهاد بالقراءات القرآنية في شرحه على مفصل الزمخشري ت538 من الجزء الأول إلى الجزء العاشر(دراسة استقرائية وصفية)**

**إعداد: أ.تهاني علي الشكري**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد، فإن عِلْمَ أصول النحو نُعَالِج به المسائل النحوية، ونُرَجِّح بَيْنَ الآراء عند تَعَدُّدِهَا.

وإِنَّ كتاب المُفَصَّل لأبي القاسم، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري يُعَدُّ مِنْ كُتُب اللغة القيمة، التي حَظِيتْ بمكانة عظيمة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناءً، وشرحا، ونظما، واختصارا، ومِنَ العلماء الذين عُنوا بشرح هذا الكتاب، أبو البقاء يعيش، موفَّق الدين، بن علي، بن يعيش، الْمُتَوَفَّى سنة 643هـ، وقد شرح هذا الكتاب شرحا مُسْتَوْفًى، وأجاد فيه خَيْرَ إجادة، ففاق به جميع شُرَّاح المُفَصَّل، فَتَلَقَّفَه أهل العلم، وأَقْبَلُوا على دراسته، والاستقاء مِنْ ينبوعه الفَيَّاض.

ولِأَهَمِّيّة هذا الكتاب، ولِقِيمته العالية، ولِمكانة مؤلِّفه، وشارِحه، العِلْمِيَّة، أَحْبَبْتُ أنْ أَقِفَ عليه بالدراسة، والبحث، وجَعَلْتُ عنوان بحثي حوله، وهو (**موقف ابن يعيش ت643هـ من الاستشهاد بالقراءات القرآنية في شرحه على مفصل الزمخشري ت538 من الجزء الأول إلى الجزء العاشر(دراسة استقرائية وصفية)** وذلك رَغْبَةً مِنِّي في فَهْمِ أسلوب الكتاب، والاستفادة مِنْه، هذا **أولاً**.

**ثانياً**: الوقوف على مؤلَّف مِنْ مؤلَّفات علماء الشام، وهُوَ عالِم مُتْقِن أَوْدَعَ في هذا الكتاب جُهُودًا عظيمة، بَرْهَنَ بِهَا على مدى قُدْرَتِهِ، ونُبُوغِهِ في هذا العِلْم، وعَكَسَ فيه ثقافة عصره.

**ثالثا**: الْإِلْمَام- ولو بِقَدْر يَسِيرٍ- بأبواب النحو، والصرف، على مُخْتَلَف المذاهب النحوية، التي حَوَاهَا كِتَاب شَرْح المُفَصَّل، المعدود مِنْ أَنْفَسِ كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، وأَمْتَعِهَا.

**رابعا**: تَقْوِيم اللسان مِنَ الخطأ واللحن في هذه اللغة العظيمة الْمُقَدَّسَة، فقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم - : "رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ"([[1]](#footnote-1)).

**خامسًا**: المُسَاهَمَة في إِثْرَاء التراث العربي.

هذا، ولَمْ أَقِفْ على دراسة سابقة في هذا الموضوع، فيما اطلعت عليه مِنْ مَصَادِرَ، ومَرَاجِعَ، ورَسَائِلَ، اللَّهُمَّ إلا رسالة تحت عنوان (الضرورة الشعرية في كتاب شرح المفصل لابن يعيش) لوحيد عز الرجال متولي.

وقد جَعَلْتُ **خِطَّة العمل** على النحو الآتي:

**المبحث الأول: تعريف القراءات وحجيتها، وفيه مطلبان**

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: أقسام القراءات

المطلب الثالث: أركان القراءة الصحيحة

المطلب الرابع: حجية القراءات

**المبحث الثاني: الجانب الدراسي، وفيه عدة مطالب:**

المطلب الأول: تخريج القراءات وتوجيهها أو العكس

المطلب الثاني: التنظير

المطلب الثالث: تحسين القراءة ضمنا

المطلب الرابع: تضعيف القراءة صراحة أو ضمنا

المطلب الخامس: وصف القراءة بالقبح أو الغرابة صراحة أو ضمنا

المطلب السادس: وصف القراءة بقلة النظير أو بالشذوذ

المطلب السابع: الدفاع عن القراءة والإتيان بأدلة على صحتها

المطلب الثامن: وصف القراءة بمجيئها على الأصل أو عدمه

المطلب التاسع: وصف القراءة بالضعف على قياس مذهب سيبويه

المطلب العاشر: تحسين قراءة ضعفها سيبويه

المطلب الحادي عشر: التصريح بمخالفة القراءة للقياس وكلام العرب

المطلب الثاني عشر: تضعيف قراءة استشهد بها الزمخشري

المطلب الثالث عشر:الاهتمام بالمعنى

المطلب الرابع عشر: نقل خلافات العلماء في توجيه القراءات القرآنية

المطلب الخامس عشر: وقوف مع البصريين جانب فيه الصواب

المطلب السادس عشر: اختيار أحسن القبيحين

وحَاوَلْتُ أَنْ أَسِيرَ على **منهج استقرائي، وصفي، واضح**، بيِّن المَعَالِم، وذلك بتَتَبُّع مادة الكِتَاب، واستخراج السماع مِنْه، والقواعد التي بَنَاها ابن يعيش عليه، ووَصْف المنهج الذي سار عليه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، مُعَنْوِنَة لكل مسألة بما يَتَنَاسَبُ مع مَضْمُونها، مُمَهِّدَة لها بتمهيد يُوَضِّحُهَا، مع نَقْلِ كلام ابن يعيش ووصفه.

وقد أَشَرْتُ إلى أسماء السور، وأرقام الآيات، وخرَّجْتُ جميع القراءات القرآنية، وَوَضَّحْتُ معاني الكلمات الغريبة لُغويا، وقد ضَبَطتُ أكثر العبارات، خاصة ما يُخْشَى اللبس فيها، وحَرَصْتُ على وُضُوح العبارة، وتَنْسِيق المعلومات ما أمكن، وقد حَاوَلْتُ جَمْعَهَا مِنْ عِدَّةِ مَصَادِرَ ومَرَاجِعَ اعْتَمَدْتُ عليها في عملي.

وآمُلُ أَنْ يَتَقَبَّل الله مِنِّي هذا العمل، وأَنْ يجعله مقبولا عند القراء.

وقد وَاجَهَتْنِي صعوبات منها: عَدَمُ الحصول على بعض المصادر، مِمَّا أَدَّى إلى رجوعي إلى بعض المراجع؛ لِذَا أَلْتَمِسُ الْعُذْرَ مِنْ كُلِّ قَارِئ، إذا وَجَدَ نَقْصاً، أو تَقْصِيراً؛ فالكمال لله وحده- - .

وَقَدْ أَنْهَيْتُ هذا العمل بخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع التي اعْتَمَدْتُ عليها في عملي، وفَهَارِسَ للآيات- مُرَتَّبَةً حسب وُرُودِهَا في الْمُصْحَف الشريف- فالمُحْتَوَيَات.

وحسبي أنّي قد اجْتَهَدْتُ وقَدَّمْتُ هذا العمل، وقَدْ قَصَدْتُ بِهِ رضا الله تعالى، وَوَجْهَهُ الكريم، فَإِنْ أَحْسَنْتُ فيه فَالْحَمْدُ لله على تَوْفِيقِه، وإِنْ كانت الأخرى فالْحَمْدُ لله أيضاً، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العلي العظيم، عليه تَوَكَّلْتُ وإليه أَنَبْتُ، إنه نِعْمَ الْمَوْلَى ونِعْمَ النَّصِير.

وتَحَلِّياً بالخُلُقِ الإسلامي الرفيع وامتثالاً لقوله- - "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ" ([[2]](#footnote-2)) ، لا يَفُوتُنِي أَنْ أُقَدِّمَ خالِص شكري وامتناني، وعاطر تحيَّاتي إلى كُلِّ مَنْ مَدَّ لي يَدَ العَوْن، ويَسَّرَ لي الأمور لِلْوصول إلى هذا العمل، ولَوِ بِكلمة نُصْح، أو إِبْدَاء رأي، أو تَوْجِيه، أو مَشُورة، أو بدعاء، وأرجو مِنَ الله أَنْ يَأْجُرَ الجميع، ويَجْزِيَهُمْ عَنِّي خيراً، والشكر لله-- أوّلا وآخِرًا.

**والله مِنْ وراء القصد وهو يَهْدِي السبيل**

**وصَلَّى اللَّه على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين.**

المبحث الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا وحجيتها

**المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا**

1. **القراءات لغةً:**

جَمْع قِرَاءَة، وهي مصدر مِنْ قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقُرْآنًا، واسم الفاعِل مِنْهُ قَارِئٌ وجمعه قُرَّاءٌ.

ويأتي الفـعل غيـر مهموز كقَرَى، ولا يختلف مع الأول في معناه([[3]](#footnote-3)).

قال ابن فارس: قَرَى القاف والراء والحرف الْمُعْتَل أصل صحيح، يدل على جَمْعٍ، واجتماع، وإذا هُمِزَ هذا الباب كان هو والأول سواء، ويُطْلَق لفظ "قرأ" ويُرَادُ مِنْهُ عدة مَعَانٍ، فإذا قُلْتَ: قَرَأتُ القرآن معناه: لَفَظْتُ بِهِ مَجْمُوعًا، أي: أَلْقَيْتُهُ، وأَقْرَأَتْ حَاجَتَكَ: إذا دَنَتْ، وقَرَأْتَ الشَّيْءَ قُرْآنًا: إذا جَمَعْتَه وضَمَمْتَ بَعْضَهُ إلى بَعْضٍ.

وإذا قُلْتَ: قَرَأْتُ في الكتاب، فمعناه: تَفَقَّهْتُ فِيهِ، وأَقْرِئْهُ السلام أي: أَبْلِغْهُ([[4]](#footnote-4)).

1. **القراءات اصطلاحاً:**

عرفها علماء القراءات بتعريفات عدة أشهرها تعريف الإمام بدر الدين الزركشي:

(هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها، مِنْ تخفيف، وتشديد، وغيرهما، ولَابُدَّ فيها مِنَ التلقي، والْمُشَافَهَة؛ لِأَنَّ القراءاتِ أشياءُ لا تُحْكَمُ إلا بالسماع، والْمُشَافَهَة) ([[5]](#footnote-5)).

وتعريف ابن الجَزَري:

(عِلْمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، بِعَزْوِ النَّاقِلَة) ([[6]](#footnote-6)).

وثمة ارتباط وثيق بَيْنَ القرآن والقراءات، ارتباطَ الجزء بالكل، فَهُمَا لَيْسَا مُتَغَايِرَيْنِ تَغَايُرًا تَامًّا، ولا مُتَّحِدَيْنِ اتِّحَادًا حَقِيقِيًّا([[7]](#footnote-7)).

قال الإمام بدر الدين الزركشي:

"ولَسْتُ في هذا أُنْكِر تَدَاخُلَ القرآن بالقراءات، إذ لَابُدَّ أَنْ يكون الارتباط بَيْنَهُمَا وَثِيقًا، غير أَنَّ الاختلاف على الرغم مِنْ هذا يَظَلُّ مَوْجُودًا بَيْنَهُمَا، بِمَعْنَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا شَيْءٌ يَخْتَلِفُ عن الآخَر، لا يَقْوَى التَّدَاخُلُ بَيْنَهُمَا على أَنْ يَجْعَلَهُمَا شيئًا وَاحِدًا، فَمَا القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بَيْنَ هذا وذاك وَاضِح بَيِّنٌ"([[8]](#footnote-8)).

**المطلب الثاني: أقسام القراءات:**

أولاً: المتواترة: وهي ما نَقَلَهُ جَمْعٌ لَا يُمْكِن تَوَاطُؤُهُمْ على الْكَذِب، عن مِثْلِهِمْ إلى منتهاه، وغَالِبُ القراءات كذلك.

وقد اختار مجاهد سَبْعَ قراءات مِنْ هذا النوع، عُرِفَتْ كُلٌّ مِنْهَا بأسماء أَهَم مَنْ عُرِفَ بالقراءة بِهَا، ويُعَد التواتر عنصرا أساسيا في إثبات القرآنية.

ثانياً: المشهورة: وهي ما صَحَّ سَنَدُهَا، ولَمْ يَبْلُغْ درجة التواتر، وَوَافَقَتِ العربية، ورسم المُصحف، واشتهرت عند الْقُرَّاءِ، فلم يَعُدُّوها مِن الْغَلَطِ، ولا مِنَ الشذوذ.

ونظرا لِأَنَّ هذه القراءات الثلاث لا تُخَالِف رسم السبع، فقد أَلْحَقَهَا الْمُحَقِّقُونَ بِهَا، وَعَدُّوا القَوْلَ بِعَدَمِ تَوَاتُرِهَا في غاية السقوط.

ثالثاً: الآحاد: وهو ما صَحَّ سَنَدُهُ، وخَالَفَ الرسم أو العربية، أو لَمْ يشتهر الاشتهار المذكور، ولَمْ يُقْرَأْ بِهِ كمُصْحَف أُبَيٍّ، ومُصْحَفِ ابن مسعود، مِمَّا نُقِلَ بطريق الآحاد.

رابعاً: الشاذة: وهي ما لَمْ يصح سندها، ومِنْهَا مَا عُرِفَ بقراءة البدو.

خامساً: الموضوعة: ويُمَثِّل لها السيوطي بقراءات الخزاعي.

سادساً: ما زِيدَ في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وَقَّاص: {وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ **مِنْ أُمٍّ**}([[9]](#footnote-9))، وكقراءة ابن عباس: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ}([[10]](#footnote-10)).

وإنما اجْتَمَعَ العلماء على القراءات المتواترة، والمشهورة؛ لِأَنَّ أصحابها تَجَرَّدُوا لِقِرَاءة القرآن، واشْتَدَّتْ بِذَلِكَ عِنَايَتُهُمْ، مع كثرة عِلْمِهِمْ ومَنْ كان قَبْلَهُمْ، أو في أَزْمِنَتِهِمْ، مِمَّنْ تُنْسَبُ إليه القراءة مِنَ العلماء؛ لِأَنَّ قراءاتهم وُجِدَت مُسْنَدَةً لفظًا، أو سماعًا، حرفًا حرفًا، مِنْ أَوَّلِ القرآن إلى آخِرِه، مع ما عُرِفَ مِنْ فَضَائِلِهِمْ، وكثرة عِلْمِهِمْ بوجوه القرآن([[11]](#footnote-11)).

وهذه القراءات جميعها بمنزلة سواء، في الأسلوب والغاية، فهي كلها مُعْجِزَةٌ، وتلك حقيقة لا تُسْتَغْرَب، ما دامت كل قراءة قد أُنْزِلَتْ مِنْ عند الله، أو أَذِنَ بها الله، وما دام الْقُرَّاءُ في اختلافهم مُجَرَّدَ ناقِلِين، ولَيْسُوا كالفقهاء يختلفون لِأَنَّهُمْ يجتهدون([[12]](#footnote-12)).

**المطلب الثالث: أركان القراءة الصحيحة:**

1 - قال ابن الجزري: "كُلُّ قراءة وَافَقَتِ العربيةَ ولو بِوَجْهٍ ".

أي: وَافَقَتْ وجهًا مِنْ وجوه النحو، سواء أكان أَفْصَحَ، أم فصيحًا، مُجْمَعًا عليه، أم مُخْتَلَفًا فيه، لا يَضُرُّ إذا كانت القراءة مِمَّا شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم([[13]](#footnote-13)).

2 - ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا، وإلا حَكَمْنَا عليها بالشذوذ، ومعنى ولو احتمالا أي: ما وَافَقَ الرسم ولو تقديرا؛ إذ مُوَافَقَةُ الرسم قد تكون تحقيقا، أو تقديرا، كقراءة الحذف{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}([[14]](#footnote-14)) تحتمله تحقيقا، والألف تقديرا([[15]](#footnote-15)).

3 – وصح سندها: أي: أَنْ يَرْوِيَ تلك القراءةَ العدلُ الضابطُ عن مِثْلِهِ حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورةً، عند أئمة هذا الشأن الضابِطين له، غيرَ معدودة عندهم مِن أو مِمَّا شذ بها بعضهم([[16]](#footnote-16)).

قال ابن الجزري: "وبِتَوَفُّرِ هذه الأركان معًا تكون القراءة صحيحة، لا يجوز إنكارها، بل هي مِنَ الأحرف السبعة، التي نَزَلَ بها القرآن، وَوَجَبَ على الناس قَبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم العشرة، أم عن غيرهم مِنَ الأئمة المَقْبُولِينَ، ومتى اخْتَلَّ ركن مِنْ هذه الأركان الثلاثة، أُطْلِقَ عليها ضعيفة، أو شـاذة، أو باطـلة، سواء أكانت عن السبعـة، أم عَمَّنْ هو أكبر مِنْهُمْ"([[17]](#footnote-17)).

**المطلب الرابع: حجية القراءات**

قد بدأ الاحتجاج للقراءات أول العهد به غضا يسيرا، كَدَأْبِ كل ناشيء يقبل النمو والتطور، فكان قليلا مُفَرَّقا، لا يستوعب قراءة بِعَيْنِهَا، ولا عددا مِنَ القراءات، وكان يعتمد على القياس، وحَمْلِ القراءة على قراءة أخرى لِمُشَابَهَةٍ بَيْنَهُمَا، إما في مادة اللفظ المُخْتَلَف في قراءته، وإما في بِنْيَـتِهِ، ثم أخذ يتجه مع ذلك إلى التخريج والاستشهاد ([[18]](#footnote-18)).

وإِنَّ لعلم القراءات ارتباطا وثيقا بعُلوم اللغة العربية، وآدابها مِنْ حيث إِنَّ القرآن الكريم وأوجه قراءاته، كُلُّ ذلك عربي، ولَابُدَّ لقَبول القراءة مِنْ مُوَافَقَتِهَا لِوَجْهٍ صحيح مِنْ أوجه اللغة العربية ([[19]](#footnote-19)).

وتدوين علم القراءة أفاد المسلمين فائدةً لَمْ تحظَ بها أمة سواهم، وكان مِنْ أبلغ العوامل في عناية الأمة بدقائق اللغة العربية الفصحى، وتَشَرُّبِ القراء بمزايا اللغة العربية، وقواعدها، ودقائقها، فكان الكثير مِنْ قدماء النحويين كالقراء، كانوا مُبَرَّزِينَ فِي عِلْمِ القراءة، كما كان الكثير مِنْ أَئِمَّةِ القراء بَارِعِينَ في النحو...([[20]](#footnote-20)).

"والحق الذي لا يُمارَى فيه أَنَّ القراءات سُنَّةٌ مُتَّبَعَة، نُقِلَت بالرواية والْمُشَافَهَةِ، مِن فِيِّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وهي قرآن لا تَنْفَكُّ عنه، ولا هي مُغَايِرَةٌ له، بل هي ألفاظ مُخْتَلِفَةٌ، نَزَلَ بِهَا الروح الأمين، بِعَرْضَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ..."([[21]](#footnote-21)).

هذا، ولَمْ يَثْبُتْ أَنَّ قراءة مِنَ القراءات المتواترة، قد خالفت الرسم القرآني، أو خالفت العربية، كما زعموا في قوله تعالى:{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}([[22]](#footnote-22)) بالكسر، أو قراءة {فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِْكُمْ}([[23]](#footnote-23)) بالتسكيـن، فَإِنَّ كـلام النحاة الذيـن خالفوا كلام القراء لا يَسْتَنِدُ إلى دليل"([[24]](#footnote-24)).

"فَإِذَا تَوَاتَرَ السند أصبحت القراءة قُرْآنًا لا مجال لِرَدِّهَا، وفي هذه الحالة لن تُخَالِفَ رَسْمًا، ولن تُخَالِفَ لُغَةً؛ لِأَنَّ قَوَاعِدَ اللغة تُصحَّحُ وَفْقًا لِلْقُرْآنِ، ولا تُصحِّح هي القرآنَ"([[25]](#footnote-25)).

وقد كان الْقُرَّاء لُغَوِيِّينَ مِنَ الطراز الأول، ولم يَكُونُوا حَفَظَةً، ولا فُقَهَاءَ فقط، وإِذَنْ فَهُمْ مَوْثُوقٌ بِهِمْ فِيمَا يقولون، ويُسألون عن الحروف واللغة، فَوَاجِبُنَا إِذَنْ تَصْدِيقُ ما وَرَدَ عن الْقُرَّاءِ الأولين واللغويين؛ لِأَنَّهُمْ رَوَوْهُ عن عِلْمٍ بِالسَّنَدِ والتَّلَقِّي"([[26]](#footnote-26)).

قال أبو عَمرو الداني:

"وأئمة القراءة لا تعمل في شيء مِنْ حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الْأَثْبَتِ في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثَبَتَتْ عنهم لَمْ يَرُدَّهَا قياس عربية، ولا فُشُـو لغة؛ لِأَنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يلزم قَبُولها، والمصير إليها"([[27]](#footnote-27)).

ومع ذلك حَاوَلَ النحاة أَنْ يُشَكِّكوا في ضبط الْقُرَّاءِ، رغم أنهم كبار، لهم قَدْرُهُمْ في مجال اللغة والنحو، ووظيفتهم هي الضبط والأداء، فإذا عَجَزُوا عن تَخْطِئَةِ الْقُرَّاءِ، وغَلَبَتْهُمْ كثرة الروايات، لَجَأُوا إلى التأويل والتخريج؛ رَغْبَةً في فَرْضٍ قواعدهم، التي أرادوها مَقَايِيسَ حَادَّةً صارِمـةً، لا يَفْلَتُ منها إلا ما كان شاذا([[28]](#footnote-28)).

فالنحاة أصحاب تقعيد وتنظيم، والروايات التي تخرج عن قواعدهم كانت تُفَاجِئُهُمْ، فلا يكون مِنْهُمْ إلا تَجْرِيحُها، وإِخْرَاجُهَا عن وَجْهِهَا، وتَأْوِيلُهَا، والْقُرَّاءُ أصحاب أداء، وهُمْ أَهْلُ تَلَقٍ وعَرْض، فَهُمْ إِذًا أَدَقُّ مِنَ النحاة في نَقْلِهِمْ لِلُّغَةِ([[29]](#footnote-29)).

"وإِنَّ الاحتجاج للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده، عَكْسٌ لِلْوَضْعِ الصحيح، وأَنَّ السلامة في المنهج، والسداد في المنطق العلمي، التاريخي، يَقْضِيَان بِأَنَّ يُحْتَج للنحو، ومذاهبه، وقواعده، وشواهده، بهذه القراءات المتواتـرة، لِمَا تَوَافَرَ لها مِنَ الضبط، والوثوق، والدقة، والتحري، شيء لَمْ يتوافر بَعْضَهُ لِأَوْثَقِ شواهدِ النحو"([[30]](#footnote-30)).

قال ابن عاشور: "وأما ما خَالَفَ الوجوه الصحيحة في العربية فَفِيهِ نَظَرٌ قوي؛ لِأَنَّا لا ثِقَةَ لنا بانحصار فصيح كلام العرب، فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة..."([[31]](#footnote-31)).

وقد ذهب أكثر نحاة البصرة، ونفر قليل مِمَّنْ تَابَعَهُمْ، أمثال الزمخشري، وابن قتيبة، إلى رَدِّ بَعْضِ القراءات؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِقَوَاعِدِهِم النحوية، التي وضعوها خَارِجَ دائرة هذه القراءات، وأَمْثَالِهَا مِنَ اللهجات والأساليـب العربية.

وذَهَبَ مُتَأَخُّرُو النحاة إلى رَفْضِ ما ذهب إليه مُتَقَدِّمُوهُمْ، فقبِلوا ما رَدُّوا مِنْ قراءات، وعَدَّلُوا على ضَوْئِهَا ما خَالَفَهَا مِنْ قَوَاعِدَ نَحْوِيَّةٍ، وهو الوجه الصحيح والأمثل([[32]](#footnote-32)).

فاتفقوا على جَوَازِ تدوين القراءة الشاذة، وتَعَلُّمِهَا، وتَعْلِيمِهَا، والاحتجاجِ بها، في ميادين الدراسات اللغوية ([[33]](#footnote-33)).

وقد كان سيبويهلا يُفَرِّق في الاستشهاد والاحتجاج، بَيْنَ متواتر القراءات وشاذها، ويتعامل معها على أنها نص عربي مُوَثَّق.

وكان الفراءيحتج للقراءات الشاذة، ويُوَثِّقها مُتَّفِقًا مع مَنْهِج الكوفيين.

وكان ابن خالويه يُدَافِعُ عنها بالاحتجاج والحَمْلِ على كلام العرب، والقراءات السبع([[34]](#footnote-34)).

وقال ابن جني: "إن القراءات تُؤْثَرُ رواية ولا تُتَجَاوَز"([[35]](#footnote-35)).

وقد ذكر غَرَضَهُ مِنَ الاحتجاج للشاذ فقال: "غَرَضُنَا مِنْهُ أَنْ نَرِي وجه قوة ما يُسَمَّى الآن شاذا، وأنه ضَارِبٌ في صحة الرواية بجِرَانِهِ([[36]](#footnote-36))، آخِذٌ مِنْ سَمْتِ([[37]](#footnote-37)) العربية مُهْلَةَ مَيْدَانِهِ... "([[38]](#footnote-38)).

وقال عن الشاذ: "إلا أنه مع خروجه عَنْهَا، نَازِعٌ بالثقة إلى قُرَّائِهِ، مَحْفُوفٌ بالروايات مِنْ أمامه وورائه، ولَعَلَّهُ أو كثيرا منه، مُسَاوٍ في الفصاحة لِلْمُجْتَمَع عليه، نَعَمْ وربما كان فيه ما تَلْطُفُ صَنْعَتُـه، وتَعْنُفُ بغيره فصاحَتُه، وتَمْطُوه([[39]](#footnote-39)) قُوَى أَسْبَابِهِ، وتَرْسُو به قَدَمُ إعرابه..."([[40]](#footnote-40)).

وقال السيوطي: "كل ما ورد أنه قُرِئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تُخَالِف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحْتَجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه"([[41]](#footnote-41)).

وقال أحد الباحثين: "ومِنَ العُلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة الْفُصْحَى، عِلْمُ القراءات القرآنية مشهورِها وشاذِّها؛ لِأَنَّ رِوَايَاتِهَا هي أَوْثَقُ الشواهِدِ، على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية، والصرفية، والنحوية، واللغوية، بعامةٍ في مُخْتَلَف الألسنة، واللهجات، بل إِنَّ مِنَ الْمُمْكِن الْقَوْلَ بِأَنَّ القراءات الشاذة، هي أغنى مَأْثُورَاتِ التراث بالمادة اللغوية، التي تصلح أساسا للدراسة الحديـثة، والتي يَلْمَحُ فيها المـرء صُوَرةَ تاريـخ هذه اللغةِ الخالِدةِ"([[42]](#footnote-42)).

وكَأَنَّ مَنْ وصفوها بالشذوذ قد وَصَمُوهَا([[43]](#footnote-43))، مِنْ حيث أرادوا تَمْيِيزَهَا عن القراءات المشهورة سندًا، وقد تكون القراءة الشاذة في مستوى المشهورة، مِنْ حيث الفصاحةُ، بل قد تكون أَفْصَحَ مِنْهَا، ولكن قُدِّرَ لَهَا، أَنْ تَنْزَوِيَ([[44]](#footnote-44)) في مستوى الشذوذ، فليس مِنْ شَارِدَة أو وَارِدَة في لهجات العرب، إلا وَلَها في الشواذ شاهد أو أكثر([[45]](#footnote-45)).

"وإِنَّ موقف النحويين في رَفْضِ القراءات مَوْقِفٌ يأباه الْقُرَّاء، ولا يَلْتَفِتُونَ إلى القائِلِينَ به؛ لِأَنّ قَوَاعِدَ النحو جاءَتْ لَاحِقَةً، كما أنها وُضِعَتْ لِغَرَضٍ تعليمي، والقراءات مَهْمَا كانت مِنْ حيث الشذوذ، والصحة، هي أصدق تعبيرا عن وَاقِعِ العربية، في فترة ظهور الإسلام، مِنْ حيث الأصوات، والمفردات، والتراكيب"([[46]](#footnote-46)).

وقد كان اللغويون يستشهدون بالقراءات ونحوها، فيما يشرحون مِنْ معاني لُغَوِيَّـاتِهِمْ؛ لِأَنَّ اللـغة إذا وَرَدَتْ في القرآن، فهي أَفْصَحُ مِمَّا في غَيْرِ القرآن([[47]](#footnote-47)).

بهذا يتضح أَنَّ القراءاتِ القرآنيةَ متواترَها وأحادَها وشاذَّها تُعَدّ المصدر الأول لِلْمَصَادِرِ اللغوية، وهي مُقَدَّمة على الشعر؛ لِأَنَّهُ تَوَفَّرَ لها مِنَ الضبط والدقة ما لَمْ يَتَوَافَرْ لِلشِّعْرِ([[48]](#footnote-48)).

**المبحث الثاني: موقف ابن يعيش مِن القراءات القرآنية مع بعض القواعد:**

قد كان لِاختلاف القراءات بحسب تصنيف رُوَاتِهَا، أثر في اختلاف مواقف النحاة مِنْهَا، لِكَوْنِهَا تُعَبِّر عن لَهَجَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وتَحْمِلُ معاني كثيرة للنص القرآني([[49]](#footnote-49)).

وقد استشهد ابن يعيش في كتابِهِ بالقراءات القرآنية، متواترها، وشاذها؛ لكن مَوْقِفَه منها كان مضطربا أو متفاوتا، ويتضح مما يأتي:

**1 – تخريج القراءات وتوجيهها أو العكس:**

طريقة ابن يعيش في إِيرَاد القراءات، لا تُخَالِف طريقة غيرِه مِنَ العلماء، فهو يُخرِّج بعضها، ولا يُخرِّج بعضها الآخَر، وقد اتجه صوب القراءات يُوَجِّهُهَا لغويا، ويُوَضِّح ما عسر فَهْمُه على الناظِر فيها. ويتضح ذلك مِنْ قوله:

"وأما قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}([[50]](#footnote-50)) فقد قرأ حمزة، والكسائي، {مِثْلُ} بالرفع على الصفة لـ{حَقٌّ }، ونَصَبَ الباقون، ويحتمل النصب غير وَجْهٍ أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِإِضَافَتِهِ إلى غير مُتَمَكِّنٍ، وهو { أَنَّكُمْ }، و{ مَا } زائِدة لِلتوكيد، ولو كانت { مَا } لغير لغو لَمَا جاز الرفع؛ لِأَنَّ ما كان مَبْنِيًّا مع غيره على الفتح لا يَرْتَفِعُ، نحو: "لَا رَجَلَ فِي الدَّارِ"، وقال أبو عثمان المازني: بَنَى{ مَا } مع {مِثْلَ} فجعلهما بمنزلة "خَمْسَةَ عَشَرَ"، قال: وإِنْ كانت{ مَا } زائِدة، وأنشد أبو عثمان:

**وَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الْجَبَلْ**([[51]](#footnote-51))

قال أبو عثمان: سيبويهوالنحويون يقولون: إنما بُنِيَ {مِثْلَ}؛ لأنه أُضِيفَ إلى غير مُعْرَب، وهو{ أَنَّكُمْ }، وقال أبو عمر الجرمي: هو حال مِنَ النكرة وهو {حَقٌّ }، والمذهب الأول، وهو رأي سيبويه، وما ذَهَبَ إليه الجرمي صحيح، إلا أَنَّهُ لا يَنْفَكُّ مِنْ ضُعْفٍ؛ لِأَنَّ الحال مِنَ النكرة ضعيف.

وقال الْمُبَرِّد: لا اخْتِلَافَ في جَوَازِ ما قال، يعني الجرمي، وما قال أبو عثمان فضعيف أيضا؛ لِقِلَّةِ بِنَاءِ الحرف مع الاسم، فأما "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ" فَلَيْسَ مِمَّا نحن فيه؛ لأن "لا" عامِلةٌ غيرُ زائِدة، و{ مَا } في { مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}فِيمَنْ ذَهَبَ إلى بِنَائِهَا زائِدة، ولا يكون فيه حُجَّةٌ، ويُؤَيِّدُ مذهبَ سيبويه في أَنَّ البناء ليس لِتَرْكِيبِ { مَا } مع {مِثْلَ}، أَنَّكَ لو حَذَفْتَ {مَا} لَبَقِيَ البناء بِحَالِهِ، نحو: "مِثْلَ أَنَّكُمْ" لِإِضَافَتِهِ إلى غير مُتَمَكِّنٍ..."([[52]](#footnote-52)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقَدْ خَرَّجَ القراءة، وَوَجَّهَهَا بِتَوْجِيهَاتٍ عدة، حسب آراء العلماء فيها، وتَحَرَّى فيها الدقة الشديدة، ورَجَّحَ رأي سيبويه الذي رَأَى أَنَّ {مِثْلَ}إِنَّمَا بُنِيَ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إلى غير مُعْرَب وهو{ أَنَّكُمْ}.

وقوله: "أما قوله تعالى: {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}([[53]](#footnote-53)) فقد قُرِئَتْ على وجهين، بِرَفْعِ الفِعْلَيْنِ الآخِرَيْنِ، وهما {لَا نُكَذِّبَ} و{نَكُونَ}، وبِنَصْبِهِمَا، وأما الرفع فكان عيسى بن عمر يجعلهما مُتَمَنَّيَيْنِ مَعْطُوفَيْنِ على { نُرَدُّ }، ويقول: إِنَّ الله تعالى أَكْذَبَهُمْ في تَمَنِّيهِمْ، على قَوْلَ مَنْ يرى التمني خبرا، وكان أبو عمرو بن العلاء يَرْفَعُهُمَا لا على هذا الوجه، بل على سبيل الاستئناف، وتأويل: "وَنَحْنُ لَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا، ونَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ رُدِدْنَا"، فالفِعْلَان الْأَخِيرَانِ خَبَراَنِ، غيرُ مُتَمَنَّيَيْنِ، ولِذَلِكَ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ، ولَمْ يَكُنْ يَرَى التَّمَنِّي خبرا، فأما النصب وهو قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص، فَعَلَى مَعْنَى الجمع، والتقدير: "يَا لَيْتَنَا يُجْمَعُ لَنَا الرَّدُّ، وتَرْكُ التَّكْذِيبِ، والْكَوْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ"، ويكون المعنى كالوجه الأول في دُخُولِهِمَا في التمني، ويكون التَّكْذِيب على رأي مَنْ يرى التمني خبرًا فاعرفه"([[54]](#footnote-54)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد نَقَلَ توجيه العلماء لِقِرَاءَةِ الرفع على العطف، وخَرَّجَ قراءة النصب، وَوَجَّهَهَا على معنى الجمع.

ومِنْ أمثلة القراءات التي لَمْ يُخَرِّجْهَا وَوَجَّهَهَا:

في قوله: "... فأمـا قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}([[55]](#footnote-55)) فَقَدْ قُرِئَ بالتنوين، وبِغَيْرِ التنوين، فَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَهُ مُبْتَدَأً، و{ابْنُ اللَّهِ}الخبر، حكايةً عن مَقال اليهود، ومَنْ حَذَفَ التنوين منه جَعَلَهُ وَصْفًا، وقدَّر مبتدأ محذوفا، تقديره: "هُوَ عُزَيْرُ بنُ اللَّهِ"، فيكون "هُوَ" مبتدأ، و{ عُزَيْرٌ } الخبر، و{ابْنُ اللَّهِ} صفته، وهذا فيه ضعف؛ لِأَنَّ "عُزَيْرًا" لَمْ يَتَقَدَّمْ له ذِكْرٌ فَيُكَنَّى عنه، والأشبه أَنْ يكون أيضا خبرا، إِلَّا أنه حـُذِفَ مِنْه التـنوين لِالْتِـقَاءِ الساكنين مِنْ قَبِيلِ الضرورة..."([[56]](#footnote-56)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّه لَمْ يُخَرِّج القراءة، وأَتَى لها بتوجيهات عدة، وضَعَّفَ أَنْ يكون {ابْنُ اللَّهِ} صفة، وجعله خبرا.

وقوله: "ولو قُلْتَ: "زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو"، بِعَطْفِ "عَمْرٌو" على الْمُضْمَر الْمُسْتَكِن في الفعل لَمْ يَجُزْ، ولَكَانَ قَبِيحًا، إِلَّا أَنْ يَطُولَ الكلام، ويَقَعَ فَصْلٌ، فحِينَئِذٍ يجوز العطف، ويكون طُولُ الكلام، والفاصِلُ، سادًّا مَسَدَّ التَّأْكِيد، نحو قوله تعالى: { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤكُمْ}([[57]](#footnote-57)) بالرفع في قراءة بَعْضِهِمْ، فَإِنَّهُ عَطَفَ "الشركاء" على الْمُضْـمَر المرفوع في {أَجْمِعُوا }، حين طال الكلام بالمفعول"([[58]](#footnote-58)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد جاء بهذه القراءة لِتَوْضِيحِ قَاعِدَةٍ نحوية، ولِلتَّدْلِيلِ على صِحَّتِهَا، وهي أَنَّه يجوز العطف على المُضْمَر المُسْتَكِن إذا طال الكلام، ولَمْ يُخَرِّجْ هذه القراءة.

وقوله: "اعلم أَنَّ التعجب معنى يَحْصُلُ عند الْمُتَعَجِّب، عند مُشَاهَدَةِ ما يُجْهَلُ سببه، ويَقِل في العادة وُجُودُ مِثْلِه، وذلك المعنى كالدَّهَشِ والْحَيْرَةِ، مثال ذلك: أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا طَائِرًا يَطِيرُ لَمْ نَتَعَجَّبْ مِنْهُ، لِجَرْي العادة بِذَلِكَ، ولو طار غَيْرُ ذي جناح لَوَقَعَ التعجب مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خرج عن العادة، وخفِيَ سبب الطيران، ولِهذا المعنى لا يَصِحُّ التعجب مِنَ القديم سبحانه؛ لِأَنَّه عَالِم لا يخفى عليه شيء، فأما قراءة مَنْ قرأ:{ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ}([[59]](#footnote-59)) بضم التاء، فَتَأَوَّلْهَا على رَدِّ الضمير إلى النّبي- عليه الصلاة والسلام-، أي: قُلْ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ، أَوْ أَنَّه أُخْرِجَ مُخْرَج العادة في استعمال الْمَخْـلُوقِينَ، تَعْظِيمًا لِأَمْرِهِ وتَفْخِـيمًا لَهُ"([[60]](#footnote-60)).

يَظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّهلَمْ يُخَرِّج القراءة؛ ولِشِدَّة اهتمامه بالمعنى، لَجَأَ إلى تأويلها، على رَدِّ الضمير إلى النَّبِي- عليه الصلاة والسلام-، أي: قُلْ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ، أو أَنَّه أُخْرِج مُخْرَج العادة في استعمال الْمَخْـلُوقين، تعظيما لِأَمْرِه وتفخـيما له؛ حَتَّى يَسْلَمَ المعنى مِنَ الخطأ، والوقوع في المحذور، وهو أَنْ يكون الْمُتَعَجِّب هو الله سبحانه وتعالى، وهذا مُحَال طبعا؛ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ يكون لِلْجَهْلِ، والله -سبحانه وتعالى- عليم بدقَائِق الأمور، لا تَخْفَى عليه خافية.

**2 – التنظير:**

كان مِنْ منهج ابن يعيش إِيرَادُ شَوَاهِدَ مِنَ النظم، والنثر، تُوَافِقُ القراءة وتُؤَكِّدُها، أو أَنْ يُقَوِّيَ بِهَا حديثا، أو شعرا، أو مثلا، أو يُؤَكِّدَ بِهَا قرآنا، ويتضح ذلك مِمَّا يأتي:

قال: "فَعَلَى قياس قوله تعالى: { يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ}([[61]](#footnote-61)) أجاز سيبويه "ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو"؛ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: "ضُرِبَ" عُلِمَ أَنَّ له ضَارِبًا، والتقدير: "ضَرَبَهُ عَمْرٌو"، ومثله قراءة مَنْ قرأ {زُيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ}([[62]](#footnote-62)) قال أبو العباس: المعنى: "زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ"، فَرَفَعَ "الشركاء" بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه {زُيَّنَ }"([[63]](#footnote-63)).

يفهم مما سبق أَنَّهقد نَظَّرَ بَيْنَ القراءتين في جواز حَذْف الفعل لِدلَالَةِ السابق عليه.

وقال: " فأما قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}([[64]](#footnote-64)) فقد قُرِئَ بالتنوين، وبغير التنوين**،** وله نظائر نحو قوله تعالى:{ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ}([[65]](#footnote-65))بِحَذْف التنوين مِـــــــــــنْ{ أَحَدُ}.

ومِنْهُ ما رواه أبو العباسعن عمارة بن عقيل أنه قــــــــــــــــــــــرأ: {وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ }([[66]](#footnote-66)) نَصَبَ { النَّهَارَ } على إرادة التنوين، ومِنْهُ قول الشاعر:

**فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذاكرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا**([[67]](#footnote-67))

أراد: "وَلَا ذَاكِرًا اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا" بالتنوين، ولِذَلِكَ نَصَبَ، إلا أنه حَذَفَ التنوين؛ لالتقاء الساكنين"([[68]](#footnote-68)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقد أَتَي بِقِرَاءَتَيْنِ، وبيتٍ شعري، لِلتَّأْكِيدِ على صحة القراءة، وما فيها مِنْ أحكام نحوية، وهي جواز حَذْف التنوين لالتقاء السَّاكِنَيْنِ.

وقال: "وأما إذا كان المأمور حاضِرًا لم يُحْتَج إلى اللام، مِنْ قِبَل أن المواجهة تُغْنِي عنها، ورُبَّمَا جَاءَتْ مع فِعْلِ الْمُخَاطَب، نحو قوله تعالى في قراءة أُبَيٍّ:{فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}([[69]](#footnote-69)) وقد جاء في بعض كلام النبي صلى الله عليه وسلم في غَزَاة([[70]](#footnote-70)): "**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ**"([[71]](#footnote-71))، وتقول في النهي: "لَا تَضْرِبْ"، فهذه الحروف هي الجازمة لِمَا بعدها بِلَا خلاف"([[72]](#footnote-72)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد أتى بحديث نبوي، لِلتَّأْكِيد على ما جاء في القراءة مِنْ قاعدة نحوية، وهي أَنَّ لام الأمر قد تأتي مع الفعل المضارِع الْمُخَاطَب.

وقال: "فأما "جُلَّى" مِنْ قوله:

**وَإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا**([[73]](#footnote-73))

البيت مِنْ شِعْرِ الحماسة لِبَعْضِ بَنِي قيس بن ثعلبة، وقيل: إِنَّهُ لِبِشَامَةَ بن حَزَن النهشلي، والشاهد فيه قوله: "جُلَّى" مِنْ غير ألف ولام، ولا إضافة، فالْجَيِّدُ أَنْ يكون مصدرا كـ"الـرُّجْعَى"، بمعنى الرجوع، و"البُشْـَرى"، بمعنى البِشارة، وليس بِتَأْنِيثِ الأَجَل، على حَدِّ "الْأَكْبَرِ" و"الْكُبْرَى"؛ لِأَنَّه إذا كان مصدرا جاز تَعْرِيفُهُ، وتَنْكِيرُهُ، فتقول: "بَشَّرْتُهُ بُشْرَى، والْبُشْرَى"، و"رَجَّعْتُهُ رُجْعَى، والرُّجْعَى"، فلِذَلِكَ حملناه على المصدر، ولَمْ نَحْمِلْه على الصفة، ومثله ما حُكِيَ أَنَّ بعضهم قرأ:{وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى}([[74]](#footnote-74))، فَإِنْ حُمِـلَ على الصفة كان شاذًا، والجيد أَنْ يُحْـمَلَ على المصدر، لِمَا ذكرناه مِنْ أَنَّ المصدر يكون مَعْرِفَةً ونَكِرَةً"([[75]](#footnote-75)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقَدْ قوَّى هذا الشعــــــــــر بِهَذِه القراءة، ورَأَى أَنَّ الْجَيِّد أَنْ يُحْمَل{ حُسْنَى}على المصدر؛ لِأَنَّه يكون معرفة ونكرة، وذلك لِئَلَّا يكون شاذا، وقد أَكَّدَ ما جاءت بِهِ القراءة القرآنية مِنْ قاعدة بالبيت الشعري، والذي قد قَوَّاه بالقراءات القرآنية التالية له، وذلك لِيُصَرِّحَ بِأَنَّ الوصل قد يجري مجرى الوقف.

**3– تحسين القراءة ضمنا:**

كان مِنْ طريقة ابن يعيش أَنَّه قد يأتي بالقراءة، ويُوَجِّهُهَا، ويُقَعِّد عليها، ثم يصف هذا الحكم بالحُسْن، ويتضح ذلك مِنْ قوله:

"وقد قرأ أبو عمرو{رَبِّي أَكْرَمَنِ}([[76]](#footnote-76)) و{رَبِّي أَهَانَنِ}([[77]](#footnote-77)) على الوقف، وكَأَنَّ هذا رَأْي مَنْ يقـول: "**هَذَا الْقَاضِ**"، فَيَحْذِف الياء، وحَذْف الياء في الفعل حَسَنٌ؛ لِأَنَّها لَا تكون إلا وقبلها نُونٌ، فالنون تَدُلُّ عليها، فلا لَبْسَ فيها، ولِذَلِكَ كثر في القرآن"([[78]](#footnote-78)).

يتضـــــــــــــــــــح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد صَرَّحَ بِأَنَّ حَذْفَ الياء مِنَ الْفِعْلَيْنِ {أََكْرَمَنِ}و{ أَهَانَنِ} في قراءة أبي عمرو السابقة حَسَنٌ؛ لِأَنَّهَا لا تكون إلا وقبلها نُونٌ، فالنون تدل عليها، فلا لَبْسَ فيها، ولِذَلِكَ كثر في القرآن.

وقال: "فَأَمَّا قوله تعالى:{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ}([[79]](#footnote-79))، فالقراءة بالرفع على الابتداء، وإِنْ كَانَ قبله:{فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا}([[80]](#footnote-80))؛ لِمَا ذكرناه مِنْ حال "أَمَّا"، وقد قرأ بعضهم:{وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ}بالنصب([[81]](#footnote-81))، وليس ذلك على حد "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"؛ لِأَنَّ ذلك ليس بِالْمُخْتَار، والكتاب العزيز يُخْتَار له، والذي حَسَّنَه عند هذا القارئ ما في :{**أَمَّا**}مِنْ معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل فاعرفه"([[82]](#footnote-82)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد حَسَّنَ نَصْبَ{ ثَمُودَ }لِمَا في {أَمَّا} مِنْ معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل.

**4 – تضعيف القراءة صراحة أو ضمنا:**

هذا طعن في القراءات مِنْ ابن يعيش\_ والعياذ بالله-؛ لِأَنَّه لا يجوز وَصْف القراءات بالضعف ولو ضمنا؛ لأنها جَاءَتْ بِوَحْيٍ إلهي مِنْ عند الله، أَقْرَأَهَا أو أقرّ بِهَا إنسان معصوم عن الخطأ والكذب، – صلى الله عليه وسلم - قال مُحَمَّد بن الحسن: "وقد حَكَمَ العلماء على كل مَنْ رَدَّ القراءات المتواترة بِأَنَّهُ آثِمٌ أيًا كان في أَيِّ مكان و زمان"([[83]](#footnote-83)).

وكان أمرا عجيبا أَنْ يُضَعِّف ابن يعيش بعض القراءات، مع أَنَّه عالِم في القراءات، وله مُؤَلَّف فيها، وهو القائِل: "وإذا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى رَدِّهَا"([[84]](#footnote-84)).

وقد ثَبَتَ أَنَّ القراءاتِ متواترَها وشاذَّها حجةٌ في اللغة، فكان الأجدرُ به قَبُولَها، ويتضح موقفه مِنْ قوله:

"وأَمَّا قوله تعالى: {إِلَّا امْرَأَتَكَ}([[85]](#footnote-85)) فَإِنَّ الجماعة قرؤوا بالنصب، إلا أبا عمر، وابن كثير، فَإِنَّهُمَا قَرَءَا { امْرَأَتُكَ} بالرفع، وإنما كان الأكثر النصب ها هنا؛ لِأَنَّه استثناء مِنْ مُـوجَبٍ، وهو قوله:{فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ}([[86]](#footnote-86))، ولَمْ يَجْعَلُوه {أَحَدٌ}؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا لها الالتفات، ولو كانت مُسْتَثْنَاةً مِنَ الْمَنْهِي، لَمْ تكن داخلة في جملة مَن نُهِيَ عن الالتفات، ويدل على أنه لَمْ يكن مُبَاحًا لها الالتفات، قوله تعالى:{مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ}([[87]](#footnote-87))، فَلَمَّا كان حَالُهَا في العذاب كَحَالِهِمْ، دَلَّ على أَنَّهَا كانت داخلةً تحت النهي دُخُولَهم.

وأما مَنْ قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة، وقد أنكرها أبو عبيد، وذلك لِمَا ذكرناه مِنَ المعنى، ومجازها على أَنْ يكون اللفظ نهيًا، والمعنى على الخبر، كما جاء الأمر بمعنى الخبر، كقوله تعالى: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً}([[88]](#footnote-88))، ألا ترى أنه لا معنى لِلْأَمْرِ ها هنا، وإِنَّمَا الْمُرَادُ "مَدَّهُ الرحمن مدًّا"، ومِنْهُ {أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ }([[89]](#footnote-89)) وهو كثير في كَلَامِهِمْ "([[90]](#footnote-90)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقد ضَعَّف قراءة أبي عمرو، وابن كثير،- وهي قراءة متواترة، ولجأ إلى تأويلها على أَنْ يكون اللفظ نهيا، والمعنى على الخبر.

قال أبو جعفر النحاس مُدَافِعًا عن قراءة الرفع: "وقرأ أبو عمرو، وابن كثير،{إِلَّا امْرَأَتُكَ} بالرفع على البدل، فَأَنْكَرَ هذه القراءة جماعة، مِنْهُمْ أبو عبيد، قال أبو عبيد: وَلَوْ كان كذا لَكَانَ{وَلَا يَلْتَفِتُ} بالرفع، وقال غيره: كيف يجوز أَنْ يَأْمُرَهَا بالالتفات؟ قال أبو جعفر: وهذا الْحَمْلُ مِنْ أبي عبيد، ومِنْ غيره على مِثْلِ أبي عمرو- مع جَلَالَتِه، وَمَحَلِّهِ مِنَ العربية- لَا يجب أَنْ يكون، والتأويل له على ما حَكَى مُحَمَّد بن يزيد قال: هذا كما يقول الرجل لِحَاجِبِه: "لَا يَخْرُجْ فُلَانٌ"، فلَفْظُ النَّهْيِ لِفُلان، ومعناه لِلْمُخَاطَب، أي: "لَا تَدَعْهُ يَخْرُج"، فَكَذَا {لَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ}، ومثله: "لَا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ"، يكون معناه: انْهَهُمْ عَنِ الْقِيَامِ إِلَّا زَيْدًا، ووجه آخَرُ يكون معناه: مُرْ زَيْدًا وَحْدَهُ بِالْقِيَامِ"([[91]](#footnote-91)).

وقال ابن يعيش: "فأما قراءة الكسائي: {ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ}([[92]](#footnote-92))،{ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ}([[93]](#footnote-93))فضعيفة عند أصحابنا؛ لِأَنَّ {ثُمَّ} حرف على ثلاثة أحرف، يمكن الوقوف عليه، فلَوْ أَسْكَـنْتَ ما بـعده مِنَ اللَّامِ، لَكُنْتَ إِذَا وَقَـفْتَ عليه تَبْتَدِئُ، وذلك لا يجوز"([[94]](#footnote-94)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد ضَعَّفَ قراءة الكسائي ضِمْنًا، وذلك حين نَقَلَ قَوْلَ البصريين بتضعيف القراءة، ثم عَلَّلَ لهم قَوْلَهُمْ فَكَأَنَّه وَافَقَهُمْ، وكان الأجدرُ به قَبُولَها؛ لِأَنَّ المُحَقِّقِقين قد أسقطوا هذا الحكم مُحْتَجِّين بالقـراءة المتواترة:{ثُمَّ لْيَقْطَعْ}([[95]](#footnote-95))**،** {ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ}([[96]](#footnote-96))، وهي قراءة الجمهور([[97]](#footnote-97))**.**

5 **– وَصْفُ القراءة بالقبح أو بالغرابة ضمنا:**

أطلق ابن يعيش أوصافًا على بعض القراءات، لا يجوز إطلاقها عليها، ويتضح ذلك مِمَّا يأتي:

قال: ""لَا سِيَّمَا" كلمة يُسْتَثْنَى بِهَا، ويقع بعدها المرفوع، والمخفوض، فمَنْ خَفَضَ جَعَلَ "ما" زائِدة مُؤَكِّدَة، وخَفَضَ ما بعدها بإضافة "السي" إليه، كَأَنَّه قال: "وَلَا سِيَّ زَيْدٍ"، أي: "وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ"، ومَنْ رَفَعَ جَعَلَ "ما" بمعنى "الذي"، وَرَفَعَ ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف، والمعنى "سِيَّ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ"، وهو العائِد إلى "الذي"، ومثله قوله تعالى:{تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ}([[98]](#footnote-98)) بِرَفْعِ { أَحْسَنُ}، على تقدير: "الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ"، وكقراءة مَنْ قـرأ {مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ}([[99]](#footnote-99)) وهو قبـيح جـدا؛ لِحَذْفِ ما لَيْـسَ بِفَضْلَةٍ..."([[100]](#footnote-100)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقد وَصَفَ حَذْفَ العائِد إذا كان مبتدأ بالقبح، وهذا لا يجوز بحال؛ لأنه قد ورد في القراءة القرآنية، وكان الأجدر به قَبُول ما جاء فيها؛ لِأَنَّها حجة في اللغة العربية، كما فعل الكوفيون، قال ابن هشام: "والأكثرون على أن {مَا } موصولة، أي: "الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ" وذلك عند البصريين، والكوفيين على حَذْفِ العائد، مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين"([[101]](#footnote-101)).

وقال ابن يعيش: "فأما قراءة نافِع:{وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي}([[102]](#footnote-102)) بسكون الياء فهو غريب؛ لِخُرُوجِهِ عن القياس، وما عليه الجمهور، ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف، فإنه في الوقف يجوز أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فيكون الوقف كالسَّادِّ مَسَدَّ الحركة؛ لِأَنَّ الوقف على الحرف يزيد في صوته، مع أنه استغنى بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف، والشرطان المرعيان في الجمع بَيْنَ ساكنين أَنْ يكون الساكن الأول حَرْفَ مَدٍّ ولِينٍ، والثاني مُدْغَمًا كـ"الدَّابَّة" و"شَابَّة" فاعرفه"([[103]](#footnote-103)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد وَصَفَ القراءة بالغرابة، ولَجَأَ إلى تَأْوِيلِهَا، على اعتقاد الوقف؛ لِأَنَّه يجوز في الوقف أَنْ يُجْمَع بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، قال أبو البقاء العكبري: "وجَازَ ذَلِكَ وَإِن كَانَ قَبْلَهَا سَاكِن؛ لِأَنَّ الْمَدَّةَ تَفْصِلُ بَيْنَهُمَا"([[104]](#footnote-104)).

**6 - وصف القراءة بقلة النظير أو بالشذوذ:**

قد يصف ابن يعيش القراءة القرآنية بالشذوذ، أو بِقِلَّة النظير، ويتضح ذلك مِمَّا يأتي:

قال: "وَقَرَأَ الحسن البصري:{حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ}([[105]](#footnote-105))على وزن "أَفْعَلَتْ"، وقالوا: "اسْتَصْوَبَ الْأَمْرَ"، و"أَجْوَدْتُ"، و"أَطْيَبْتُ"، و"أَطْوَلْتُ"، ومِنْهُ قَوْلُ الشاعر:

**صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ**([[106]](#footnote-106))

فهذه الألفاظ وَإِنْ كانت مُتَعَدِّدَة فهي شاذة في القياس، قليلة بالنسبة إلى ما يُعَلُّ؛ جاءت تَنْبِيهًا على أصل الباب"([[107]](#footnote-107)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد وصف قراءة الحسن البصري بالشذوذ، والقلة، وأنها جَاءَتَ تَنْبِيهًا على أصل الباب.

وقال: "فإن قِيلَ إذا زَعَمْتُمْ أَنَّ ياء الجمع، أو واو الجمع، إذا أُضِيفَ إلى ياء النفس، فَإِنَّ الياء لا تكون إلا مفتوحة، فما وجه القراءة في قوله تعالى: {وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ}([[108]](#footnote-108))؟ قِيلَ: هذه قراءة حمزة، والأعمش، وهي قليلة النظير جدًا، على أَنَّهَا لَيْسَتْ في البعد مِنَ القياس بِالْمَكَانِ الَّذِي تُعْزَى إليه، وذلك أَنَّ الإسكان في ياء النفس لمَّا كَثُرَ صار كالأصل، فلَمَّا تَقَدَّمَهَا ساكن حَرَّكُوهَا بِالْكَسْرَة؛ لِالتِقَاء السَّاكِنَيْنِ، لِيَدُلُّوا بذلك أَنَّ الحركة لِالْتِقَاء الساكنين، لَا لِلْبِنَاءِ، فلم يُرَاعُوا أصل حرف اللين فاعرفه"([[109]](#footnote-109)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقد وَصَفَ قراءة حمزة، والأعمش، {وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ} بالكسر بِقِلَّةِ النظير؛ وذلك لِأَنَّه لَمَّا تَقَدَّمَهَا سَاكِنٌ حَرَّكُوهَا بالكسرة؛ لِالْتِقَاء السَّاكِنَيْنِ، لِيَدُلُّوا بذلك أَنَّ الحركة لِالْتِقَاء الساكنين، لَا لِلْبِنَاء، فلم يُرَاعُوا أصل حرف اللين.

قال ابن الجزري مُدَافِعًا عن قــــــــــــــــــــــــــــــــراءة حمزة، والأعمش المتواترة: "واختلفوا في{ بِمُصْرِخِيِّ} فقرأ حمزة بِكَسْرِ الياء، وهي لغة بَنِي يربوع([[110]](#footnote-110))، نص على ذلك قطرب، وأجازها هو والفراء، وإمام اللغة، والنحو، والقراءة، أبو عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معن النحوي: هي صواب، ولا عبرة بِقَوْلِ الزمخشري، وغيره مِمَّنْ ضَعَّفَهَا، أو لَحَّنَهَا، فإنها قراءة صحيحة، اجْتَمَعَتْ فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب، وسليمان بن مهران الأعمش، وحُمران بن أعين، وجماعة مِنَ التابعين، وقياسها في النحو صحيح، وذلك أَنَّ الياء الأولى، وهي ياء الجمع، جَرَتْ مَجْرَى الصحيح لِأَجْل الإدغام، فَدَخَلَتْ ساكنة عليها ياءُ الإضافة، وحُرِّكَتْ بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين، وهي اللغة باقِية شائِعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم"([[111]](#footnote-111)).

**7 – الدفاع عن القراءة والإتيان بأدلة على صحتها:**

تُعَدّ القراءات القرآنية مِنْ مصادر الاحتجاج المهمة عند أكثر العلماء، والأجدر الدفاع عنها، والعمل بِهَا؛ لِأَنَّ القراءات حجة على اللغة، وليست اللغة مقياسا لِصحة القراءة القرآنية، وما مِنْ شك في أَنَّ الدفاع عن القراءات هو الموقف الأمثل، بل الصحيح، الذي لا يصح سواه، فالقراءات كلها سواء، وكلها صحيح([[112]](#footnote-112))، ويتضح موقف ابن يعيش في الدفاع عن القراءات مِمَّا يأتي:

قال: "وأما قـوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} بِجَرِّ{الْأَرْحَامِ} في قراءة حمزة فإن أكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة، نظرا إلى العطف على المُضْمَر المخفوض، وقد رد أبو العباس محمد بن يزيدهذه القراءة، وقال: لا تَحِلّ القراءة بها، وهذا القول غير مَرْضٍ مِنْ أبي العباس؛ لِأَنَّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رَدِّ نَقْل الثقة، مع أَنَّهُ قد قرأتها جماعة مِنْ غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صَحَّت الرواية لَمْ يكن سبيل إلى رَدِّهَا"([[113]](#footnote-113)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قَدْ دَافَعَ على قراءة حمزة، وأتى بأدلة على صِحَّتِها، وهذا هو الرأي الأمثل والموقف الأصح، وبالتالي فإنه يجوز العطف على المُضْمَر المجرور قبل إعادة الجار، بحجة هذه القراءة المتواترة.

**8 – وصف القراءة بمجيئها على الأصل أو عدمه:**

قد يصف ابن يعيش القراءة بمجيئها على الأصل، أو العكس، ويتضح ذلك مِنْ قوله في قوله تعالى:{كأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ }([[114]](#footnote-114)) :" قُرِئَ بالإسكان والضم، ولـيس ذلـك بالأصل، إنما "فـُعْل" مُخَفَّـف مِنْ "فُعُل"، مَقْصُور مِنْ "فُعُول""([[115]](#footnote-115)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد وَصَفَ القراءة بأنها على غير الأصل، قال أبو جعفر النَّحَّاس: "وقرأ أبو عمرو والأعمش والكسائي:{ خُشْبٌ } بإسكان الشين، وإليه يَمِيلُ أبو عبيد، وزَعَمَ أَنَّهُ لا يُعْرَف "فَعَلَةٌ" تُجْمَع على "فُعُل" بضم الفاء والعين. قال أبو جعفر: وهَذَا غَلَطٌ وطَعْنٌ على ما رَوَتْهُ الجماعة"([[116]](#footnote-116)).

وقوله: "فقرأ الأعمش:{فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْناً}([[117]](#footnote-117)) ففتح الشين على الأصل، والقياس عليه الجماعة، وهو المسموع "([[118]](#footnote-118)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد وَصَفَ قراءة الأعمش بفتح الشين مِنْ{ عَشَرَةَ} بمجيئها على الأصل.

**9 –وصف القراءة بالضعف على قياس مذهب سيبويه:**

القراءات كلها حجة في اللغة، ويَأْثَمَ مَنْ طَعَنَ فِيهَا، ويجب الدفاع عنها لا تضعيفها، ويتضح موقف ابن يعيش في تضعيف بعض القراءات مِمَّا يأتي:

قال: "وأَمَّا قوله تعالى في قراءة {ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ}([[119]](#footnote-119)) بفتح { أَنَّمَا }، فضعيفة مُمْتَنِعة على قياس مذهب سيبويه"([[120]](#footnote-120)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد وَصَفَ القراءة القرآنية السابقة بالضعف، على قياس مَذْهَب سيبويه.

وقد ذكر ابن خالويه أن مَنْ قرأ بالتاء جَعَلَ الفعل لِمُحَمَّد- صلى الله عليه وسلم-، فمَوْضِع {الَّذِينَ } نَصْبٌ أيضا، ومَنْ جَعَلَ الفعل للكفار فَمَوْضِعُ {الَّذِينَ } رَفْعٌ بِفِعْلِهِمْ، و{ كَفَرُوا } صلتهم و{أَنَّ} وما بعده نائب عن مفعولي "يَحْسَبُ"، وذلك أَنَّ الحسبان يحتاج إلى مَفْعُولَيْن، و{أَنَّ} يحتاج إلى اسمين، فناب شيئان عن شيئين([[121]](#footnote-121))، وهو رأي ابن هشام([[122]](#footnote-122)).

**10 – تحسين قراءة ضَعَّفَها سيبويه:**

كان ابن يعيشمُتَأَثِّرا بسيبويه، ناقِلًا عنه الكثير مِن النصوص، مُوَافِقًا له في أكثر الأحايين، وَإِنْ كان قَدْ خالفه في بعضها؛ فَإِنَّمَا كان ذلك دِفَاعًا عن القراءات القرآنية، ويتضح ذلك مِنْ قوله:

"وأما قـوله تعالى: {وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ}([[123]](#footnote-123))، وقـوله: {وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ }([[124]](#footnote-124))، فَفِيهِمَا شاهِد على العطف بـ"ثُمَّ"، كما عَطَفَ بالفاء، إلا أَنَّه جَزَمَ في الأولى، ورَفَعَ في الثانية، وكُلٌ جَائِزٌ صحيح، وحُكْمُ الجميع وَاحِد، إلا الفاء فَإِنَّه قد أجاز بعضُهم فيه النصبَ، وقرأ الزعفراني: { يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ}([[125]](#footnote-125))، وقد استضعفه سيبويه؛ لِأَنَّه مُوجَبٌ فصار مِنْ قبيل:

**وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا**([[126]](#footnote-126))

والذي حَسَّنَه قَلِيلًا كَوْنُه معطوفا على الجزاء، والجزاء لا يَجِب إلا بِوُجُوبِ الشرط، وقد يَتَحَقَّق، وقَدْ لَا يَتَحَقَّق فاعرفه"([[127]](#footnote-127)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد صَرَّحَ بِأَنَّ الفاء تَمْتَازُ عن غيرها مِنْ حروف العطف، بِأَنَّهَا يجوز أَنْ يُعْطَفَ بها بالنصب، وقد اسْتَضْعَفَ سيبويه ذلك في القراءة القرآنية؛ لِأَنَّه مُوجَب، لَكِنَّ ابن يعيش حَسَّنَ ذلك لِكَوْنِهِ معطوفا على الجزاء، والجزاء لا يَجِب إلا بِوُجُوبِ الشرط، وقد يتحقق، وقد لا يتحقق.

وقد أجاز ابن مالك([[128]](#footnote-128)) النصب بحجة هذه القراءة القرآنية، وذكر السمين الحلبي أن النصب بإضمارِ "أَنْ"، وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك، تقديره: "تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ"([[129]](#footnote-129)).

11 **– التصريح بِمُخَالَفَة القراءة للقياس أو لكلام العرب:**

لا يجوز رَدُّ القراءة بحجة مُخَالَفَتِهَا لِلْقِيَاس؛ لِأَنَّ القراءة سنة مُتَّبَعة ونَقْلٌ محض، ولا مدخل للقياس في إثبات قراءة، أو رَدِّهَا، قال أبو عمرو بن العلاء: "لَوْلَا أَنْ لَيْسَ لِي إِلَّا أَنْ أَقْرَأَ إِلَّا بِمَا قُرِئَ لَقَرَأْتُ كَذَا وَكَذَا"، وإذا تَعَارَض لَدَى المُقْرِئِينَ قياس ورواية، فإنهم كانوا يُقَدِّمُونَ الرواية على القياس، ولا يلتفتون إلى مُخَالَفَة القراءة لِمَقَايِيس النحو التي قَعَّدها البصريون، أو الكوفيون، إِنْ صَحَّتِ القراءة لَدَيْهِمْ، إذ ما رووه حجة على هذا القياس غير الشامل([[130]](#footnote-130)).

قال مكي بن أبي طالب: "فَأَمَّا إِنْ رُوِّينَا رِوَايَةً وَصَحَّتْ، كَانَ الْعَمَلُ عَلَيْهَا دُونَ القياس"([[131]](#footnote-131)).

وقال أبو عمرو الداني: "وأَئِمَّة القراءة لا تَعْمَلُ في شيء مِنْ حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الْأَثْبَتِ في الأثر، والْأَصَحِّ في النقل، والرواية إذا ثَبَتَتْ عنهم لَمْ يَرُدَّهَا قياس عربية، ولا فُشُـوُّ لغة؛ لِأَنَّ القراءة سنة مُتَّبَعَة يلزم قَبُولُها، والمصير إليها"([[132]](#footnote-132)).

ولا يجوز رَدُّ القراءة لِمُخَالَفَتِهَا لِكلام العرب؛ لِأَنَّ القرآن وقراءاته مُقَدَّم في الاحتجاج عليه، ويتضح موقف ابن يعيش مِن القراءات التي خَالَفَت القياس مِنْ قوله:

"إِنَّ الخليلوسيبويه كانا لا يَرَيَانِ أَنَّ كل موضِع تَدخل فيه نُونُ التوكيد الشديدة، فَإِنَّ الخفيفة تدخل فيه أيضا، إلا مع فِعْلِ الاثنين، وفِعْلِ جماعة النسوة، وكان يونسوغيره مِنَ النحويين يَرَوْنَ ذلك، وحجة سيبويهأنه يُؤَدِّي إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه، وهُمَا النون، وألف الوصل، وكان يونس يُجِيزُ ذلك، وكأنه يكتفي بأحد الشرطين، وهو المد الذي هو نظير الألف، فيقول: "اضْرِبْنَانْ"، و"هَلْ تَضْرِبْنَانْ؟"، كما يفعل في التثنية، ونظـير ذلك عنده قراءة مَنْ قرأ:{وَمَحْيَايْ}([[133]](#footnote-133)) بإسكان الـياء، وليـس ذلك بقياس، وهو خلاف كلام العرب"([[134]](#footnote-134)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّه يرى أَنَّ إسكان الياء في قراءة {وَمَحْيَايْ} ليس بِقِيَاس، وهو خلاف كلام العرب([[135]](#footnote-135)).

وقوله: "**لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهْ وَلَا شَبَعْ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ**([[136]](#footnote-136))

فَأَبْدَلَ مِنَ التاء في "دَعَة" هاءً، وأَثْبَتَهَا في الوصل، ومِنْهُ قـوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي}([[137]](#footnote-137)) في قـراءة ابن عامربإثبات الألف، والأصل "أَنَا"، فأُلْقِيَتْ حركة الهمزة على نون "لَكِنْ"، وحُذِفَتْ الهمزة، وأُدْغِمَتْ النون في النون، والقيـاس حَذْفُ الألـف مِنْ "أنـا" في الوصل؛ لِأَنَّهَا لِـبيان الحركة في الوقف"([[138]](#footnote-138)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه يرى أَنَّ القياس حَذْفُ الألف مِنْ "أَنَا" في الوصل، لَكِنَّ السماع يُقَدَّمُ عليه.

وذكر ابن خالويه أَنَّ الحجة لِمَنْ أَثْبَتَهَا أَنَّ الأصل فيه: "لِكِنْ أَنَا" فَحُذِفَتِ الهمزة تخفيفا، فبَقِيَ "لَكِنَّنَا" فَأُدْغِمَت النون في النون، فصارتا نُونًا مُشَدَّدَة([[139]](#footnote-139)).

وقوله: "وقـرأ قـتادة،وأبو السماك{لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ}([[140]](#footnote-140)) وهي "مَفْعَلَةٌ" مِنَ الثـواب، يُقَـالُ: "مَثُـوبَةٌ" كما قلنا في "مشورة"، والقياس مثابة"([[141]](#footnote-141)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّه يرى أن القياس في {مَثُوبَةٌ } مثابة، لَكِنَّ السماع يُقَدَّم عليه.

**12 – تضعيف قراءة استشهد بِهَا الزمخشري:**

قد يَرُد ابن يعيش بعض آراء الزمخشري، ويتضح ذلك مِنْ قوله تعليقا على كلام الزمخشري: "وفي القراءة الكوفية:{أَئِمَّةَ}([[142]](#footnote-142))" "فَإِنَّه قرأ بذلك عاصِم، وحمزة، والكسائي، مِنْ أهل الكوفة، وقرأ بذلك مِنْ أهل الشام ابن عامر اليحصبي، وليس ذلك بالوجه، والحجة لهم في ذلك أَنَّ الهمزة في حروف الحلق، وقد يجتمع حروف الحلق في نحو "اللَّعَاعَة"([[143]](#footnote-143))، و"لَحَحَتْ عَيْنُهُ"([[144]](#footnote-144)) فكذلك الهمزة، وذلك ضعيف؛ لِأَنَّ حروف الحلق مُسْتَثْقَلة، وثِقَلُهَا لِاستفالها، وكل ما سَفَلَ مِنْهَا كان أَشَدَّ ثِقَلا، فلذلك فَارَقَتِ الهمزة أخواتِها، فجاز اجتماع العينين، والحائين، ولَمْ يَجُزْ في الهمزة؛ لِأَنَّهَا أَدْخَلُ الحروف في الحلق، والذي يَدُلُّ على ضعفه أَنَّا لا نعلم أحدا حَقَّقَ في نحو "آدم" و"آخَر"، وكذلك ينبغي في القياس أَنْ يكون "أَيِمَّة"([[145]](#footnote-145)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّه يرى أَنَّ قراءة {أَئِمَّةَ}ضعيفة، والقياس أَنْ تكون"أَيِمَّة"، وذكر ابن خالويه: أَنَّ أهل الكوفة، وابن عامر، قرؤوا بِهَمْزَتَيْنِ، الأولى ألف الجمع، والثانية أصلية؛ لِأَنَّه جمع إمام، والباقون كرِهُوا الجمع بَيْنَ همزتين، فَلَيَّنُوا الثانية، فصارت لفظة كياء{أَئِمَّةَ الْكُفْرِ} والياء ساكنة، وبعدها الميم ساكنة، ولا بأس بالجمع بَيْنَ الساكنين، إذا كان أحدهما حرف لين([[146]](#footnote-146)).

قال أبو حيان عن "أئمة": "أصله أأممة على وزن أَفْعِلَة، جمع إمام، أدغموا الميم في الميم، فنقلت حركتها إلى الهمزة قبلها"([[147]](#footnote-147)).

وقال ردا على كلام الزمخشري: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحنا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول- صلى الله عليه وسلم- نافع"([[148]](#footnote-148)).

**13 - الاهتمام بالمعنى:**

مِنَ المعروف أَنَّ الإعراب فرع عن المعنى، ولِذَا فَإِنَّ ابن يعيش شديد الاهتمام بالمعنى، فكان يحدد معنى كل قراءة في الآية الواحدة إذا اختلف معناها، ويتضح ذلك مِنْ قوله:

"قوله تعـالى: {سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ}([[149]](#footnote-149)) بالرفع على الاشتراك بَيْنَ الثاني والأول، أو على الاستئناف، كأنه قال: "أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ"، وقد وُجِدَ في بعض المصاحف:{ أَوْ يُسْلِمُوا}، بحَذْف النون لِلنَّصْبِ على الوجه الثاني، والْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَنْ رَفَعَ كان الْمُرَادُ: أَنَّ الواقِع أَحَدُ الأمرين إما القتال، وإما الإسلام، وعلى الوجه الثاني، يجوز أَنْ يَقَعَ القتال، ثُمَّ يَرْتَفِع بالإسلام"([[150]](#footnote-150)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد أَشَارَ إلى اختلاف المعنى حسب الْمَوْقِع الإعرابي لــــ{ أَوْ يُسْلِمُونَ}، فَإِنْ كان مرفوعا كان الْمُرَاد أَنَّ الْوَاقِعَ أحد الأمرين: إِمَّا القتال، وإما الإسلام، ومَنْ نَصَبَ فإنه يجوز أَنْ يَقَعَ الْقِتَال، ثُمَّ يرتفع بالإسلام.

وذكر ابن هشام أَنَّ مِنَ العطف على المعنى على قَوْلِ البصريين قوله: {تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ } في قراءة أبي بِحَذْف النون، وأمــــا قـراءة الجمهور بالنون فبــــــــــــــــــــــــــالعطف على لفـظ{ تُقَاتِلُونَهُمْ }، أو على القطع بتقدير "أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ"([[151]](#footnote-151)).

وقوله: "ومِنَ الاستثناء الْمُنْقَطِع قوله تعالى:{مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}([[152]](#footnote-152)) وقوله تعالى:{وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى}([[153]](#footnote-153))، وبَنُو تميم يَقْرَؤُونَهَا بالرفع، يجعلون اتِّبَاعَ الظن عِلْمَهُمْ، وابْتِغَاءَ وَجْهِهِ سبحانه نِعْمَةً لهم عنده"([[154]](#footnote-154)).

يظهر مِمَّا سَبَقَ أَنَّهقد صرَّح بِأَنَّ اختلاف القراءة قد يُؤَدِّي إلى اختلاف المعنى، فقد فَسَّرَ قراءة الرفع بِأَنَّهُمْ يَجْعَلُون اتِّبَاعَ الظن عِلْمَهُمْ، وابْتِغَاءَ وَجْهِهِ سبحانه نِعْمَةً لهم عنده.

قال أبوجعفر النحاس: "{ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}استثناء ليس مِنَ الأول في موضع نصب، وقد يجوز أَنْ يكون في موضع رفع على البدل، أي: مَا لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ"([[155]](#footnote-155)).

وقال ابن يعيش: فأما قوله تعالى:{لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}([[156]](#footnote-156)) فقد قُرِئ بالرفع، والجر، والنصب، فالــــــــــــــــــــــــــــــــــرفع على النعت لـ{ الْقَاعِدُونَ}، ولا يكون ارتفاعه على البدل في الاستثناء؛ لِأَنَّه يصير التقدير فيه: "لَا يَسْتَوِي إِلَّا أُولُو الضَّرَر"، وليس المعنى على ذلك، إِنَّما المعنى لَا يَسْتَوِي القاعدون الأَصِّحَّاء والْمُجَاهِدُون، والجر على النعت لـ{الْمُؤْمِنِينَ }، والمعنى لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْأَصِحَّاء والْمُجَاهِدُون، والمعنى فِيهِمَا واحد، والنصب على الاستثناء"([[157]](#footnote-157)).

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنّه قد صَرَّحَ بِأَنَّ اختلاف القراءة يُؤَدِّي إلى اختلاف المعنى، فالرفع على النعت لِـ{ الْقَاعِدُونَ}، والجر على النعت لـِ{الْمُؤْمِنِينَ }، والنصب على الاستثناء.

**14 – نَقْلُ خلافات العلماء في توجيه القراءات القرآنية:**

يهتم ابن يعيش بِنَقْلِ خلافات العلماء في المسائل النحوية والصرفية التي يتعرض إليها، وهذا دليل على سعة اطلاعه. ويتضح ذلك مِنْ قوله:

"فأما قوله تعالى: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}([[158]](#footnote-158))  فقد قرأ ابن كثير، وحفص، {إِنْ} بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو {إِنَّ هَذَينِ لَسَاحِرَانِ} بتشديد النون، والياء في {هَذَينِ}، وقرأ الباقون بتشديد النون، والألف، فأما قراءة ابن كثير وحفص فَعَلَى أَنَّ {إِنْ} الْمُخَفَّفَة مِنَ الثقيلة، ودخَلَتْ اللام فَرْقًا بَيْنَهُمَا، وبَيْنَ النافية، وأُبْطِلَ عملها لِنَقْصِ لفظها، وخروجها لِذلك عن نسبة الفعل، وهو المختار في "إِنَّ" المكسورة إذا خُفِّفَتْ، وقال الكوفيون: {إِنْ}ههنا بمعنى النفي، واللام بمعنى "إلا"، والتقدير: "مَا هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ"، وهو حَسَنٌ على أَصْلِهِمْ، غير أَنَّ أصحابنا لا يُثْبِتُون مجيء اللام بمعـنى "إلا"، وأما قراءة الجماعة {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} فأمثل الأقوال فيها أَنْ تكون على لغة بَنِي الحارث([[159]](#footnote-159))، في جَعْلِهِم الْمُثَنَّى بالألف على كل حال، كأنهم أَبْدَلُوا مِنَ الياء ألفا؛ لِانفتاح ما قبلها، وإِنْ كانت ساكنة كقولهم في يَيْأَسُ: **يَاءَسُ**، وقال أبو إسحاق:الهاء مُرادة، والتقدير: "أَنَّهُ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"، واللام مَزِيدَة فيه للتأكيد، وحَسُنَ دُخُولُهَا في الخبر، حيث كانت الجملة مُفَسِّرة لِذَلِكَ المُضْمَر، فكأنها في الحكم بعد "أَنَّ"، فَدَخَلَت اللام مع الهاء لِلتَّـأْكِيد، كما تدخل مع عَدَمِهَا، وقال قوم:{إِنْ}ههنا بمعنى "نَعَمْ"، والمعنى: "نَعَمْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"، واللام مزيدة لِلتأكيد، وكان مَحَلُّهَا أَنْ تكون في الاسم، إلا أَنَّهم أَخَّرُوها إلى الخبر؛ لِوجود لفظ "إِنَّ"، وإِنْ كانت بمعنى "نَعَمْ"، وإذا كانوا قد أَخَّروا لام التأكيد مِنَ الاسم إلى الخبر على توهم "أَنَّ"، لِكثرة دخولها على المبتدأ، فَلَأَنْ يُؤَخِّرُوها مع وجود لفظها أَجْدَرُ، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة معمر بن الْمُثَنَّى، ومحمد بن يزيد، وأبو الحسن علي ابن سليمان الأخفش ([[160]](#footnote-160)).

يتضح مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد نَقَلَ خلافات العلماء في توجيه القراءتين القرآنيتين السابقتين، واختار أَنَّ {إِنْ}في قراءة ابن كثير، وحفص، بمعنى النفي، واللام بمعنى "إلا"، والتقدير: "مَا هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ"، واختار في قراءة الجماعة أَنْ تكون على لغة بَنِي الحارث، في جَعْلِهِم الْمُثَنَّى بالألف على كل حَال، كَأَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الياء ألفا؛ لِانْفِتَاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة.

15 **- وقوف مع البصريين جَانَب فيه الصواب:**

ابن يعيش شديد الانتماء إلى البصريين، وأحيانا يقف معهم في بعض الآراء التي جَانَبَتِ الصواب، ويتضح ذلك مِنْ قوله:

"الفصل بَيْنَ المُضَاف والمُضَاف إليه قبيح؛ لِأَنَّهُمَا كالشيء الواحد، فالمُضَاف إليه مِنْ تمـام المُضَاف، يقوم مَقام التنوين، ويُعَاقِبُه، فكما لا يَحْسُنُ الفصل بَيْنَ التنوين والمُنَوَّن، كذلك لا يَحْسُنُ الفصل بَيْنَهُمَا. وقد فُصِلَ بَيْنَهُمَا بالظرف في الشعر ضرورة، فأما الفصل بغير الظرف؛ فلَمْ يَرِد بِهِ بيت، والقياس يَدْفَعُه، فأَمَّا قوله:

**فَزَجَجْـــتُهَا بِمَزَجَّــــةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ**([[161]](#footnote-161))

فَإِنَّه أَنْشَدَه الأخفش في هذا الباب، والشاهد فيه: أَنَّهُ أضاف المصدر إلى الفاعِل، وفَصَلَ بينهما بالمفعول. وذلك ضعيف جدًا، لَمْ يَصِـحَّ نَقْلُه عن سيبويه، على أَنَّ ابن كيسان قد نَقَلَ عن بعض النحويين: أنه يجوز أَنْ يُفَرَّق بَيْنَ المُضَاف والمُضَاف إليه، إذا جاز أَنْ يُسْكَتَ على الأول مِنْهُمَا؛ لِأَنَّه يصير ما فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، كالسكتة التي تَقَعَ بَيْنَهُمَا، وقد قرأ ابن عامر: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}([[162]](#footnote-162)) بنَصْبِ "الأولاد"، وخَفْضِ "الشركاء"، فهذا فَصْلٌ بَيْنَ المُضَاف، والمُضَاف إليه بالمفعول. وحكى الكسائي: "**أَخَذْتُهُ بِأَدَّى أَلْفِ دِرْهَمٍ**". وهذا أفحش مِمَّا تَقَدَّم؛ لِأَنَّه أَدْخَلَ حرف الجر على الفعل، وفَصَلَ بِهِ بَيْنَ الجار والمجرور. ولا يُقَاس على شيء مِنْ ذلك، وإنما جاز بالظرف؛ لِأَنَّ الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة، وإِنْ لَمْ تُذْكَر، فكان ذِكْرُهَا وَعَدَمُهَا سِيَّانِ، فَلِذَلِكَ جاز إقحامها فاعرفه"([[163]](#footnote-163)).

يتبين مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد رَفَضَ قراءة ابن عامر كما فَعَلَ البصريون، وَوَصَفَهَا بالفحش، بدليل قوله على الحكاية "وأَفْحَشُ مِنْ ذَلِكَ" بصيغة التفضيل التي تقتضي الاشتراك- كما يرى-، ولا يجوز إطلاق هذا الوصف على قراءة متواترة، وكان الأجدر به قَبُولَهَا، كما هو رأي الكوفيين، الذين جَوَّزُوا الفصل بَيْنَ المُتَضَايِفَيْن، بغير الظرف والجار والمجرور، مُحْتَجِّينَ بِقراءة ابن عامر المتواترة، وهو الصحيح.

لكن البصريين تسرَّعوا فوهّوا هذه القراءة، تَعَصُّبًا لِمَقَاييسهم النظرية. ومع أن القراءة ليست فنَّهم، فقد حَمَلَهُم التعصب على القطع في مسألة مِنْ غير فَهْمٍ، لِتَسْلمَ لهم قواعدَ وضعوها دون استقراءٍ وافٍ. فقد قالوا: إِنَّ الْمُضاف والْمُضاف إليه في حُكْم الشيء الواحد، والكلمة الواحدة، فلا يُفْصَل بَيْنَهُمَا أجنبي، وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لِأَنَّنا نتسامح فيهما ما لا نتسامح في غيرهما([[164]](#footnote-164)). وهذا قول قد يتسق لو أَنَّ اللغة اخترعوها هم، واخترعوا لها مقاييسَها. أما واللغة سماع، فقولهم لا ينهض حجة في شيء، ومَن الذي أوحى إليهم أَنَّ الْمُضَاف والْمُضَاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة؟ وهلا فصلوا جزءي الكلمة الواحدة بالظرف والجار والمجرور، كما فعلوا بالمُتَضَايِفَيْن إذا كان الأمر فيهما – كما يقولون – واحدا؟([[165]](#footnote-165)).

وقد ذكر ابن الجزري: أَنَّ الصواب جَوَازُ مِثْلِ هذا الفصل بَيْنَ المصدر وفاعله المُضَاف إليه بالمفعول، في الفصيح الشائِع الذائِع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة، التي بَلَغَتِ التواترَ، كيفَ وقارؤها ابن عامر مِنْ كبار التابعين، الذين أَخَذُوا عن الصحابة كعثمان بن عفان، وأبي الدرداء- رضِيَ الله عنهما-، وهو مع ذلك عربي صريح، مِنْ صميم العرب، فكلامه حجة وقوله دليل؛ لِأَنَّه كان قَبْلَ أَنْ يُوجَد اللحن، ويُتَكَلَّمَ به، فكيف وقد قرأ بما تَلَقَّى، وتَلَقَّنَ، ورَوَى، وسَمِعَ، ورَأَى، إذ كانت كذلك في المُصحف العثماني الْمُجْمَعِ على اتباعه؟ ولَمْ يَبْلُغْنا عَنْ أحد مِنَ السلف - رضِي الله عنهم - على اختلاف مَذَاهِبِهِمْ، وتَبَايِنِ لُغَاتِهِم، وشدةِ ورَعِهِمْ، أنه أنكر عن ابن عامر شيئا مِنْ قراءاته، ولا طَعَنَ فيها، ولا أشار إليها بِضُعْفٍ.

وقد ورد هذا الفصل في كلام النبي – صلى الله علـيه وسلم –؛ فقد قال: "**فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي**"([[166]](#footnote-166))، فَفَصَل بالجار والمجرور بَيْنَ اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه مِن الضمير المَنْوي، فَفَصْلُ المصدر بِخُلُوِّهِ مِنَ الضمير أولى بالجواز، وقُرِئَ {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ}([[167]](#footnote-167)) ([[168]](#footnote-168)).

وعلى هذا تكون هذه القراءة حجة قوية على الفصل بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ، بغير الظرف والجار والمجرور، وهو عربي قوي. وكان الْمَنْهَجُ السليم يقتضي أَنْ يُصَحِّحَ النحاة البصريون قَاعِدَتَهُمْ، مُحْتَجِّينَ بهذه القراءة، كما فَعَلَ الكوفيون، لا أَنْ يُضَعِّفوا قراءة متواترة، يرويها المئات مِنْ فصحاء العرب، الْمُحْتَجِ بكلامهم عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم-؛ لِأَنَّ قراءات القرآن جَمِيعَهَا حجة في العربية، متواترَها، وآحادَها، وشاذَّها([[169]](#footnote-169)).

وقوله: "وقوله: إِنَّمَا الألف، والواو، والياء، في وحدانه مدات، لَا أَصْلَ لَهُنَّ في الحركة. يريد: أَنَّ ألف "رسالة"، وواو "عجوز"، وياء "صحيفة"، زوائدُ لِلْمَدِّ، لا حَظَّ لهن في الحركة، بِخِلَاف "مَقَامَة"، و"مَعُونَة"، و"مَعِيشَة"، فَإِنَّ حروف العلة فِيهِنَّ عينات، وأصلهن الحركة، فلما احْتِيج إلى تحريكهن في الجمع، رُدّتْ إلى أصلها، واحْتَمَلَتْ بالجمع الحركةَ؛ لِأَنَّها كانت قويةً في الواحد بالحركة، فأما قراءة أهل المدينة:{مَعَائِشَ}([[170]](#footnote-170)) بالهمز فهي ضعيفة، وإنما أُخِذَتْ عن نافع،ولَمْ يَكُنْ قَبْلًا في العربية، وقالت العرب: "مصائب" بالهمزة، قال الجوهري: كل العرب تهمزه؛ لِأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ مصيبة "فَعِيلَة"، فهمزوها حين جَمَعُوهَا، كما همزوا جمع "سفينة" فقالوا: "سفائن"، أو يكونون شَبَّهُوا الياء في "مصيبة"، بياء "صحيفة"، إذ كانت مُبْدَلة مِنَ الواو، وهي غير أصل، كما أَنَّ ياء صحيفة غير أصل، والقياس "مَصَاوِب"؛ لِأَنَّ أصلها الحركة، وكان أبو إسحاق الزجاجيذهب إلى أَنَّ الهمزة في "مصائب"، مُنْقَلِبة عن الواو المكسورة في "مَصَاوِب"، على حد قَلْبِهَا في "وِشَاح" "إشاح"، وَلَا يَنْفَكُّ مِنْ ضعف؛ لِأَنَّ الواو المكسورة لا تصير همزة إذا كانت حشوًا، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أولا" ([[171]](#footnote-171))**.**

يفهم مِمَّا سَبَقَ أَنَّه قد ضَعَّفَ هذه القـراءة كما فَعَلَ البصريون، فمِن المعروف أَنَّ حرف العلة الزائِد في الرباعي (صحيفة، عجوز، سحابة) يُقْلَبُ همزةً في التكسير(صحائِف، عجائِز، سحائِب)، فلَمَّا تواترت هذه القراءة عن نافع المدني، وابن عامر الدمشقي، وهُمَا إمامان عظيمان مِنْ أئمة القراء، قَرَّرُوا أَنَّها خطأ، وغَالى المازنيمِنْهُمْ، فقال: "إِنَّ نافعا-رحمه الله- لم يَدْرِ ما العربية"([[172]](#footnote-172)).

وقد خَطَّأ جميع نحاة البصرة هذه القراءة، وكان الأجدر بِهِمْ قَبُولَها، وتصحيحَ قاعدتِهم، أو تذييلَها بِأَنَّ العرب رُبَّما حَمَلَت الحرف الأصلي على الزائِد، فعاملتْه معاملَتَه، إذ كان شبيها به في اللفظ، ثُمَّ عليهم أَنْ يستشهدوا بقراءة نافِع، وأبي عامر، هذه؛ لِأَنَّهُمَا عالِمَيْنِ فصيحين، لَمْ يَتَطَرَّقِ الفسادُ إلى ملكاتِهم.

قال أبو حيان: تعقيبا على نَقْلِ الزجاج - وهو تخطئة جميع نحاة البصرة لهذه القراءة -: "ولَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بأقوالِ نحاةِ البصرةِ"([[173]](#footnote-173))؛ لِأَنَّ اللغة تَثْبُت بالنقل، لا بالمقاييس الْمَبْنِيَّة على الاستقراء الناقص([[174]](#footnote-174)).

وقال دفاعا عن نافع: "... هو فصيح مُتَكلِّم بالعربية، ناقِل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير مِنَ هـؤلاء النحاة يُسِيـئُون الظن بالقراء، ولا يجـوز لهم ذلك"([[175]](#footnote-175)).

**16- اختيار أحسن القبيحين:**

قال ابن جني: "اعلم أَنَّ هذا موضِع مِنْ مواضِع الضرورة الْمُمَيِّلَة. وذلك أن تُحْضِرك الحال ضرورتين، لَابُدَّ مِن ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أَنْ تحمل الأمر على أَقْرَبِهِمَا، وأقلهما فُحْشًا"([[176]](#footnote-176)).

وقد تَحَدَّثَ ابن يعيش عن أَحْسَنِ القبيحين، فقال: "إِنَّ حَذْفَ الْمُضَاف وإبقاءَ عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال؛ لِأَنَّه عامِل في الْمُضَاف إليه، فمِنْ ذلك قَوْلُـهُمْ في الْمَـثَل: "**مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً**"([[177]](#footnote-177))، مَوْضِع الشاهد: أَنْ تَرْفَعَ "كُلًا" بـ"ما"، وتَخْفِضَ "سَوْدَاءَ" بالإضافة، والفتـحة علامة الخفض؛ لِأَنَّه لا ينصرف، و"تَمْرَةً" منصوب لأنه خبر "ما"، و"بَيْضَاءَ" مخفوض أيضا على تقدير "كُلُّ"، كأَنَّكَ لَفَظْتَ بِهَا، فَقُلْتَ: "وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ"، و"شَحْمَةً" منصوب عطفًا على "تَمْرَةً"، وكان أبو الحسن الأخفش، وجماعة مِنَ البصريين، يحملون ذلك وما كان مثله، على العطف على عَامِلَيْنِ، وهو رأي الكوفيين، وذلك أَنَّ "بَيْضَاءَ" جُرَّ عطفًا على "سَوْدَاءَ"، والعامِل فيـها "وَمَا كُلُّ"، وقوله: "شَحْمَةً" منصوب عطفا على خبر "ما"، ومثله عندهم "ما زَيْدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو"، بِخَفْضِ "قَاعِدٍ" بالعطف على "قَائِمٍ" المخفوض بالباء، وتَرْفَعُ "عمرا" بالعطف على اسم "ما"، فَهُمَا عامِلَان: "الباء"، و"ما" كما كان في الْمَثَل عاملان "كل" و"ما" قالوا: وقد عَطَفْتَ شيئين على شيئين، والعامِل فيهما شيئان مُخْتَلِفَانِ.

وسيبويهوالخليللا يَرَيَانِ ذلك، ولا يُجِيزَانِهِ، والحجة لَهُمَا في ذلك؛ لِأَنَّ حرف العطف خَلَفٌ عن العامِل، ونائِب عنه، وما قام مَقام غيره فهو أَضْعَفُ مِنْهُ، في سائِر أبواب العربية، فلا يجوز أَنْ يَتَسَلَّطَ على عَمَلِ الإعراب، بِمَا لا يَتَسَلَّط ما أُقيم مُقامه، فإذا أُقيم مُقام الفعل لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَسَلَّطَ على عمل الجر، فَلِهَذِه العلة لَمْ يَجُزِ العطفُ عندها على عامِلين، فلِذَلِكَ حملوه على حَذْف المُضَاف.

فإن قِيلَ: حَذْفُ المُضَاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضعيف، فلِمَ كان حَمْلُه على الجار أولى مِنْ حَمْلِه على العطف على عامِلَيْن؟ قيل: لِأَنَّ حَذْفَ الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه مِنَ القياس، فأما مجيئه فنحو قوله:

**وَبَلْدَةٍ لَيْسَ لَهَا أَنِيسُ**([[178]](#footnote-178))

والمراد "وَرُبَّ بلدةٍ"، وقولهم في القسم: "**تَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ**"، ويُحْكَى عن رؤبةأنه كان يُقَال له: "كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟" فيقول: "خَيْرٍ عَافَاكَ اللَّهُ"، يُرِيدُ: "بِخَيْرٍ"، وقد حمل أصحابنـا قراءة حمـزة في قوله تعالى:{وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}([[179]](#footnote-179)) على حَذْف الجار، وأَنَّ التقدير فيه "وَبِالْأَرْحَامِ"، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد، فقد ثَبَتَ بِهَذَا جوازُ حَذْفِ الجار في الاستعمال، وَإِنْ كان قليلا، ولَمْ يَثْبُتْ في الاستعمـال العطفُ على عامِلَيْن، فكان حَمْلُه على ما له نظير أولى، وهو مِنْ قبيل أحسن القبيحين، وأما مِنْ جهة القياس فَلِأَنَّ الفعل لَمَّا كان يكثر فيه الحذفُ، وشَارَكَهُ الحرف في كَوْنِهِ عَامِلًا، جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة "([[180]](#footnote-180)).

يتضح مما سَبَقَ أَنَّ حَمْلَ حَذْف المُضَاف وإبقاء عمله على الجار أولى مِنْ حَمْلِه على العطف على عامِلَيْن، وهو مِنْ قبيل أحسن القبيحين.

الخاتمة:

الحمد لله أنْ علّمني، وفهّمني، وشرّفني بالبحث في لغة أعظم كُتُبِه (القرآن الكريم)، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على مَنْ أُنْزِلَ عليه ذلك الكتاب، هدى ورحمة للعباد، أفصحِ مَنْ نَطَقَ بالضاد، الشافِعِ المُشَفَّع يوم المعاد. أَحْيِنَا يارب على سُنَّتِه، وأَمِتْنَا على شِرْعَته، واحْشُرْنَا في زُمْرَته.

وختاما أُبْرِز النتائج التي تَوَصَّلْتُ إليها:

1. أن ابن يعيش استشهد في شرحه بالقراءات متواترها ومشهورها وشاذها.
2. أن موقفه من الاستشهاد بالقراءات كان مضطربا، ولم يكن ذا منهج واضح؛ فقد ينتصر لها ويدافع عن لغتها؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ لغة هذه القراءات لا تَخْرُج عن العربية؛ ولِتَنْزِيهِ القراءات، والقراء عن المطاعن، وقد يضعفها، ويطعن فيها.
3. أنه بصري المذهب، وقد وَافَقَ البصريين في مسائل جَانَبَ فيها الصواب، كَتَضْعِيفِه لَبَعْضِ القراءات المتواترة، وكَمُوَافَقَتِه لِسيبويه في رَفْضِ بعض القراءات.

هذا، وأدعو الله أَنْ أكون قد وُفِّقْتُ في توضيح موقف ابن يعيش من الاستشهاد بالقراءات القرآنية في شرحه لمفصل الزمخشري.

والله مِنْ وراء القصد وهو يَهْدِي السبيل

وصَلَّى اللَّه على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

**ثبت المصادر والمراجع:**

القرآن الكريم

1. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الْمُسَمَّى مُنْتَهَى الأماني والمسرات في علوم القراءات: أحمد، بن محمد، البنا، حَقَّقَه وقَدَّمَ له: شعبان، محمد، إسماعيل، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م.
2. الأزهية في علم الحروف: علي، بن محمد، الهروي، تحقيق: عبد المعين، الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1981م.

3- الأشباه والنظائر: جلال الدين، عبد الرحمن، بن الكمال، السيوطي، تحقيق: عبد العال، سالم، مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1985م.

4- إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله، الحسين، بن أحمد، بن خالويه، الهمذاني، النحوي، الشافعي، حَقَّقَه وقَدَّمَ له: عبد الرحمن، بن سليمان، العثيمين، مكتبة الخانجي، مصر- القاهرة، ط1، 1413هـ - 1992م.

5- إعراب القرآن: أبو جعفر، أحمد، بن محمد، بن إسماعيل، النحاس، تحقيق: زهير، غازي، زاهد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1409هـ - 1988م.

6- الأغاني: علي، بن الحسين، أبو الفرج، الأصفهاني، تحقيق وإشراف: لجنة مِنَ الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1992م.

7- الإقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين، عبد الرحمن، بن أبي بكر، السيوطي، تحقيق: محمد، حسن، إسماعيل، الشافعي، منشورات محمد، علي، بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، لا ط، لا ت.

8- الإنصاف في مسائل الخلاف بَيْنَ النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن، الأنباري، قَدَّمَ له وَوَضَعَ فهارسه وهوامشه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1428 هـ- 2007م.

9- الإيضاح في علم القراءات: عبد العلي المسئول، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن،ط1، 1428هـ - 2008م.

10- البحر المحيط: محمد، بن يوسف، أبو حيان، الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر- القاهرة، لا ط، لات.

11- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: أبو حفص، سراج الدين، عمر، بن زين، قاسم، بن محمد، بن علي، الأنصاري، النشار، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل، أحمد، عبد الموجود، شَارَكَ في تحقيقه: أحمد، عيسى، حسن، المعصراوي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.

12- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين، محمد، بن عبد الله، الزركشي، تحقيق: محمد، أبو الفضل، إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر- القاهرة، لا ط، لا ت.

13- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: عيسى محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

14- تحبير التيسير في القراءات العشر: شمس الدين، محمد، بن محمد، بن علي، بن يوسف، بن الجزري، تحقيق: أحمد، محمد، مفلح، القضاة، دار الفرقان، عمان- الأردن، ط1، 1421ه- 2000م.

15- تهذيب اللغة: محمد، بن أحمد، الأزهري، تحقيق: عبد السلام، محمد، هارون، رَاجَعَهُ: محمد، علي، النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط1، 1964م.

16- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي: أبو عيسى، محمد، بن عيسى، بن سورة، تحقيق وشَرْح: أحمد، محمد، شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، لاط، لات.

17- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، ط2، 1983م.

18- حجة القراءات: عبد الرحمن، بن محمد، بن زنجلة، أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط2، 1402ه- 1982م.

19- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: القاسم، بن فيرة، بن خلف، الشاطبي، دار الكتاب النفيس، بيروت- لبنان، لاط، 1407ه.

20-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر، بن عمر، البغدادي، قَدَّمَ له وَوَضَعَ هوامشه وفهارسه: محمد، نبيل، طريفي، إشراف: إميل، بديع، يعقوب، منشورات محمد، علي، بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418ه- 1998م.

21- الخصائص: أبو الفتح، عثمان، بن جني، تحقيق: محمد، علي، النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت.

22- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين، أبو العباس، بن يوسف، بن محمد، بن إبراهيم، (السمين، الحلبي)، تحقيق وتعليق: علي، محمد، معوض، وعادل، أحمد، عبد الموجود، وجاد، مخلوف، جاد، وزكريا، عبد المجيد، النوتي، قَدَّمَ له وقَرَّظَهُ: أحمد، محمد، صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ- 1994م.

23- ديوان المرار

24- رصف المباني في شَرْح حروف المعاني: أحمد، بن عبد النور، المالقي، تحقيق: أحمد، محمد، الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م.

25- السبعة في القراءات: أبو بكر، أحمد، بن موسى، بن عباس، بن مجاهد، التميمي، البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط2، 1400هـ.

26- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح، عثمان، بن جني، دراسة وتحقيق: حسن، هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، ط1، 1985م.

27- شرْح أبيات سيبويه: يوسف، بن أبي سعيد، السيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، لا ط، 1979م.

28- شرْح الْأُشْمُونِي على ألفية ابن مالك، الْمُسَمَّى منهج السالك على ألفية بن مالك: علي، بن محمد، الأشموني، تحقيق: محمد، محيي الدين، عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.

29- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الججاوي الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد، ت سنة 905ه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ- 2000م.

30- شرْح ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله، بن عقيل، العقيلي، المصري، الهمذاني، على ألفية ابن مالك: أبي عبد الله، محمد، جمال الدين، بن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شَرْح ابن عقيل: محمد، محيي الدين، عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، 1400ه- 1980م.

31- شرْح المفصل للزمخشري: موفق الدين، أبو البقاء، يعيش، بن علي، بن يعيش، الموصلي، قَدَّمَ له، وَوَضَعَ هوامشه، وفهارسه: إميل، بديع، يعقوب، منشورات محمد، علي، بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.

32- صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد بن علي القلقشندي، شرح وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت.

33- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل، بن حماد، الجوهري، تحقيق: محمد، زكريا، يوسف، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4، 1990م.

34- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن سماعيل بن براهيم بن الميرة بن بردزبة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، لا ط، 1420هـ- 1999م.

35- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، لاط، 1407هـ- 1987م.

36- القاموس المحيط: محمد، بن يعقوب، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط5، 1996م.

37- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: عبد الصبور، شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1427هـ- 2007م.

38- القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها: محمد، علي، الحسن، دار البيارق، بيروت- لبنان، ط1، 1414ه- 1994م.

39- الكتاب: سيبويه، عمرو، بن عثمان، تحقيق، وشرْح: عبد السلام، محمد، هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1988م.

40- لسان العرب: محمد، بن مكرم، بن منظور، دار صادر، بيروت- لبنان، لاط، لات.

41- مجالس ثعلب: أحمد، بن يحيى، ثعلب، شَرْح وتحقيق: عبد السلام، محمد، هارون، دار المعارف، مصر، ط5، 1987م.

42- مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، دار القلم، بيروت، لبنان، لاط، لات.

43- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح، عثمان، بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة- مصر، لا ط، 1420ه- 1999م.

44- المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1974م.

45- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط8، 1418هـ-1997م.

46- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين، بن هشام، الأنصاري، حَقَّقَه وعَلَّقَ عليه: مازن، المبارك، ومحمد، علي، حمد الله، رَاجَعَه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1425ه- 1426هـ- 2005م.

47- المقاصد النحوية في شرْح شواهد شروح الألفية: محمود، بن أحمد، العيني، دار صادر، لاط، لات.

48- الممتع في التصريف: علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، ط4، 1979م.

49- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمام أبي علي المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1954م.

50- موقف اللغويين مِنَ القراءات القرآنية الشاذة: محمد، السيد، وأحمد، عزوز، مراجعة: سعيد، محمد، اللحام، عالم الكتب- بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.

1. () كشف الخفاء، حديث رقم1364، 1/376؛ كنز العمال، كتاب العلم مِنْ قسم الأفعال، باب في فضله والتحريض عليه، حديث رقم29329، 10/110. [↑](#footnote-ref-1)
2. ()رواه التِرمِذي في الجامع الصحيح، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، 4/339، حديث رقم: 1955. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ينظر: تهذيب اللغة9/272 مادة (قَرَأَ)؛ القاموس المحيط1/24 مادة (قَرَأَ). [↑](#footnote-ref-3)
4. () ينظر: معجم مقاييس اللغة5/79 مادة (قَرَأَ)؛ لسان العرب1/123 مادة (قَرَأَ). [↑](#footnote-ref-4)
5. () البرهان1/318. [↑](#footnote-ref-5)
6. () منجد المقرئين ص9. [↑](#footnote-ref-6)
7. () ينظر: القراءات أحكامها ومصدرها ص 22. [↑](#footnote-ref-7)
8. () البرهان1/318. [↑](#footnote-ref-8)
9. () سورة النساء: 12. [↑](#footnote-ref-9)
10. () سورة البقرة: 198. [↑](#footnote-ref-10)
11. () ينظر: البذور الزاهرة 1 / 9، 10. [↑](#footnote-ref-11)
12. () ينظر: مقدمة تحقيق البذور الزاهرة1/8. [↑](#footnote-ref-12)
13. () ينظر: النشر في القراءات العشر1/9، 10. [↑](#footnote-ref-13)
14. () سورة الفاتحة: 4 [↑](#footnote-ref-14)
15. () ينظر: النشر في القراءات العشر1/ 9، 11. [↑](#footnote-ref-15)
16. () ينظر: نفسه1/ 9، 13. [↑](#footnote-ref-16)
17. () نفسه1/9. [↑](#footnote-ref-17)
18. () ينظر: المحتسب1/8. [↑](#footnote-ref-18)
19. () مقدمة الإتحاف1/51. [↑](#footnote-ref-19)
20. () ينظر: نفسه ص 33. [↑](#footnote-ref-20)
21. () القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها ص 23. [↑](#footnote-ref-21)
22. () سورة النساء: 1. وهي قراءة حمزة. ينظر: النشر في القراءات العشر2/247؛ حرز الأماني ص84. [↑](#footnote-ref-22)
23. () سورة البقرة: 54. وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: حجة القراءات ص96؛ المحتسب1/108. [↑](#footnote-ref-23)
24. () القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها ص 33. [↑](#footnote-ref-24)
25. () نفسه ص 42. [↑](#footnote-ref-25)
26. () ينظر: كتاب اللغات في القرآن ص 18، 19. [↑](#footnote-ref-26)
27. () النشر في القراءات العشر1 / 10، 11. [↑](#footnote-ref-27)
28. () ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص 274، 275. [↑](#footnote-ref-28)
29. () ينظر: اللهجات العربية ص 96. [↑](#footnote-ref-29)
30. () مقدمة تحقيق كتاب الحجة ص 18، 19. [↑](#footnote-ref-30)
31. () التحرير والتنوير1/55. [↑](#footnote-ref-31)
32. () ينظر: تاريخ القراءات القرآنية ص 73، 74. [↑](#footnote-ref-32)
33. () الاختلاف بين القراءات ص112. [↑](#footnote-ref-33)
34. () ينظر: موقف اللغويين مِنَ القراءات الشاذة ص35. [↑](#footnote-ref-34)
35. () الخصائص1 / 398. [↑](#footnote-ref-35)
36. () باطنه، قراره. ينظر: لسان العرب 13 / 86 . مادة (جَرَنَ). [↑](#footnote-ref-36)
37. () السمت: القصد والمذهب. نفسه 2 / 46 . مادة ( سَمَتَ). [↑](#footnote-ref-37)
38. () الخصائص1/32، 33. [↑](#footnote-ref-38)
39. () تَمُدُّهُ. ينظر: لسان العرب15/284. مادة (مَطَا). [↑](#footnote-ref-39)
40. () الخصائص1/32. [↑](#footnote-ref-40)
41. () الإقتراح ص17. [↑](#footnote-ref-41)
42. () القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص 7، 8. [↑](#footnote-ref-42)
43. () عابوها. ينظر: الصحاح5/330. مادة (وَصَمَ). [↑](#footnote-ref-43)
44. () زَوى الشيءَ يَزْويه زَيّاً وزُوِيّاً فانْزَوى: نَحَّاه فتَنَحَّى. لسان العرب14/ 363. مادة (زَوَيَ). [↑](#footnote-ref-44)
45. () ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص 8. [↑](#footnote-ref-45)
46. () موقف اللغويين من القراءات الشاذة ص33. [↑](#footnote-ref-46)
47. () ينظر: المزهر1/257. [↑](#footnote-ref-47)
48. () ينظر: موقف اللغويين من القراءات الشاذة ص36. [↑](#footnote-ref-48)
49. () ينظر: معجم القراءات1/101. [↑](#footnote-ref-49)
50. () سورة الذاريات: 23. [↑](#footnote-ref-50)
51. () البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر5/296؛ رصف المباني ص312؛ لسان العرب7/140 مادة(حَمَضَ)؛ المقرب 1 / 102.

    اللغة: تداعى بدم: آذن بسقوطه. حماض الجبل: نبات صغير عشبي له ثمر صغير أحمر.

    المعنى: تتالى سقوط الدم مِنْ منخريه، وكأنه تسارُعُ ثمرِ حماض الجبل.

    الشاهد فيه: "مِثْلَ" حيث إنه قد بُنِيَ لِأَنَّه أُضِيفَ إلى مبني، على رأي سيبويه، وابن يعيش. [↑](#footnote-ref-51)
52. () شرح المفصل، مج 4، ج8/50. [↑](#footnote-ref-52)
53. () سورة الأنعام:27. قرأ حمزة، ويعقوب، وحفص، وابن عامر بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع فِيهِمَا. ينظر: النشر في القراءات العشر2/257. [↑](#footnote-ref-53)
54. () شرح المفصل مج3، ج7/253. [↑](#footnote-ref-54)
55. () سورة التوبة: 30. قرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، بالتنوين وكسره حالة الوصل، ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي، وقرأ الباقون بغير تنوين. ينظر: النشر في القراءات العشر 2 / 279؛ تحبير التيسر في القراءات العشر ص389. [↑](#footnote-ref-55)
56. () شرح المفصل، مج1، ج2/ 279. [↑](#footnote-ref-56)
57. () سورة يونس:71. وهي قراءة أبي عمرو، ويعقوب. ينظر: النشر في القراءات العشر2/286؛ المحتسب1/313. [↑](#footnote-ref-57)
58. () شرح المفصل، مج 2، ج 3/ 9، 10. [↑](#footnote-ref-58)
59. () سورة الصافات 12. وهي قراءة حمزة، والكسائي. ينظر: حجة القراءات ص606؛ الدر المصون5/497. [↑](#footnote-ref-59)
60. () شرح المفصل مج 3، ج7/429. [↑](#footnote-ref-60)
61. () سورة النور: 36 ، 37. وهي قراءة ابن عامر، وأبي بكر. ينظر: حجة القراءات ص501؛ النشر في القراءات العشر2 / 332. [↑](#footnote-ref-61)
62. () سورة الأنعام: 137. وهي قراءة ابن عامر. ينظر: حجة القراءات ص273؛ المحتسب1/32. [↑](#footnote-ref-62)
63. () شرح المفصل، مج 1، ج1 / 157. [↑](#footnote-ref-63)
64. () سورة التوبة: 30. [↑](#footnote-ref-64)
65. () سورة الإخلاص: 1. وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة في القراءات ص701. [↑](#footnote-ref-65)
66. () سورة يس: 40. [↑](#footnote-ref-66)
67. () البيت مِنَ المتقارب، ديوان أبي الأسود الدؤلي ص54؛ الكتاب1/ 169؛ المقتضب2/313؛ مجالس ثعلب ص149؛ الأغاني12/315؛ سر صناعة الإعراب2/534؛ المنصف2/231؛ الإنصاف2/172؛ بلا نسبة في رصف المباني ص49، 359؛ لسان العرب1/578 (عَتَبَ)؛ مغني اللبيب ص517؛ الأشباه والنظائر6/206؛ خزانة الأدب11/ 399؛ الدرر6/289؛ شرح أبيات سيبويه1/190؛ شرح شواهد المغني 2 / 933.

    اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبى، وهي الرضا.

    المعنى: ما لي أراه غير مُكْتَرِث، وغير طالب الرضا والصفح، ولا مُسْتَغْفِرًا الله، ولا ذاكره إلا قليلا.

    الشاهد فيه: "لَا ذَاكِرَ اللّهَ" حيث أراد "ذاكرا الله"، فحَذَفَ التنوين للضرورة، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة "الله" بـ" ذَاكِرَ". [↑](#footnote-ref-67)
68. () شرح المفصل، مج1، ج2/269. [↑](#footnote-ref-68)
69. () سورة يونس: 58. [↑](#footnote-ref-69)
70. () إذا قيل غزاة فهو عَمْلُ سَنَةٍ، وإذا قيل غزوة فهي المرة الواحدة. لسان العرب15/123. مادة (غَزَا). [↑](#footnote-ref-70)
71. () صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: متى يقوم الناس للصلاة، حديث رقم605، 1/343. بلفظ: "فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَّهُمْ"؛ سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب تفسير سورة ص، حديث رقم3235، 5/368. بلفظ: "عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ". [↑](#footnote-ref-71)
72. () شرح المفصل، مج 3، ج7 / 278، 306. [↑](#footnote-ref-72)
73. () البيت مِنَ البسيط، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص101؛ لسان العرب11/117 مادة (جَلَلَ)؛ خزانة الأدب8/ 300؛ وبلا نسبة في المحتسب 2 / 363.

    اللغة: الجلى: الجليلة: أي: الأمر الهام. المكرمة: فعل الخير. السراة: اسم مفرد بمعنى الرئيس، وقيل: اسم جمع، وقيل: جمع سَرِي وهو الشريف.

    المعنى: يطلب إليها إِنْ دعت كرام الناس إلى أمر خطير، أو إلى ملمة أَلَمَّتْ، أَنْ تَدْعُوَهم؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ هؤلاء الكرام.

    الشاهد فيه: أن "جُلَّى" قد جُرِّدَتْ مِنْ الألف واللام والإضافة، لِكَوْنِهَا بمعنى الخطة العظيمة، إذ ليس فيها معنى التفضيل. [↑](#footnote-ref-73)
74. () سورة البقرة: 83. وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع، وعاصم، وابن عامر. ينظر: النـشر في القراءات العشر2/218؛ السبعة في القراءات ص163. [↑](#footnote-ref-74)
75. () شرح المفصل، مج 3، ج 5 / 148. [↑](#footnote-ref-75)
76. () سورة الفجر: 15 [↑](#footnote-ref-76)
77. () سورة الفجر: 16. [↑](#footnote-ref-77)
78. () شرح المفصل، مج 4، ج9 / 213. [↑](#footnote-ref-78)
79. () سورة فصلت: 17. وهي قراءة الجمهور. ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص488. [↑](#footnote-ref-79)
80. () سورة فصلت: 16. [↑](#footnote-ref-80)
81. () قراءة الحسن، وابن هرمز، وعاصم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص488؛ الدر المصون6/63. [↑](#footnote-ref-81)
82. () شرح المفصل مج1، ج2/328. [↑](#footnote-ref-82)
83. () ينظر: القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها، ص49. [↑](#footnote-ref-83)
84. () شرح المفصل مج2، ج3/ 12، 13. [↑](#footnote-ref-84)
85. () سورة هود: 81. [↑](#footnote-ref-85)
86. () سورة هود: 81. [↑](#footnote-ref-86)
87. () سورة هود: 81. [↑](#footnote-ref-87)
88. () سورة مريم: 75. [↑](#footnote-ref-88)
89. () سورة الكهف: 26. [↑](#footnote-ref-89)
90. () شرح المفصل، مج1، ج2/427. [↑](#footnote-ref-90)
91. () إعراب القرآن2/297. [↑](#footnote-ref-91)
92. () سورة الحج: 29. [↑](#footnote-ref-92)
93. () سورة الحج: 15. [↑](#footnote-ref-93)
94. () شرح المفصل، مج4، ج9 / 123. [↑](#footnote-ref-94)
95. () سورة الحج: 15. [↑](#footnote-ref-95)
96. () سورة الحج: 29. [↑](#footnote-ref-96)
97. () ينظر: في أصول النحو ص 38. [↑](#footnote-ref-97)
98. () سورة الأنعام: 154. وهي قراءة ابن يعمر. المحتسب1/233. [↑](#footnote-ref-98)
99. () البقرة: 26. وهي قراءة رؤبة. ينظر: نفسه1/63. [↑](#footnote-ref-99)
100. () شرح المفصل، مج1، ج2/431. [↑](#footnote-ref-100)
101. () مغني اللبيب ص303. [↑](#footnote-ref-101)
102. () سورة الأنعام: 162. [↑](#footnote-ref-102)
103. () شرح المفصل، مج1، ج3 / 576. [↑](#footnote-ref-103)
104. () التبيان في إعراب القرآن1/553. [↑](#footnote-ref-104)
105. () سورة يونس: 24. [↑](#footnote-ref-105)
106. () البيت مِنَ الطويل، للمرار الفقعسي في ديوانه ص480؛ الكتاب1/31؛ المقتضب1/84؛ الأزهية ص91؛ لسان العرب11/412 مادة (طَوَلَ)؛ مغني اللبيب ص296؛ خزانة الأدب1/242؛ الدرر5/190؛ شرح أبيات سيبويه1/105؛ شرح شواهد المغني2/717؛ بلا نسبة في الخصائص1/143، 257؛ الممتع في التصريف2/482؛ المنصف1/191؛ خزانة الأدب1/145؛ الدرر6/321.

     اللغة: صددت: حَرَمْتِ ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودة.

     المعنى: لقد أَعْرَضْتِ عني وطَالَ هجرانكِ لِي، وقلما يدوم الوداد، ويستمر الحب، إذا ما طال الهجران والبعد بَيْنَ الحبيبين.

     الشاهد فيه: "أَطْوَلْتِ" والقياس " أَطَالَت" لَكِنَّهُ جاء به مُصَحَّحًا على الأصل كـ"استحوذ". [↑](#footnote-ref-106)
107. () شرح المفصل، مج 4، ج10 / 429. [↑](#footnote-ref-107)
108. () سورة إبراهيم: 22. [↑](#footnote-ref-108)
109. () شرح المفصل، مج 1، ج3 / 578. [↑](#footnote-ref-109)
110. () يربوع بن حنظلة، بطن مِنْ حنظلة بن مالك، مِنْ تميم، مِنَ العدنانية، وهم بنو يربوع بن حنظلة، بن مالك، بن زيد مناة، بن تميم، بن مر، بن أد، بن طابخة، بن إلياس، بن مضر. معجم قبائل العرب3/1262. [↑](#footnote-ref-110)
111. () النشر في القراءات العشر2/298، 299. [↑](#footnote-ref-111)
112. () ينظر: القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها ص95. [↑](#footnote-ref-112)
113. () شرح المفصل، مج 2، ج3/12، 13. [↑](#footnote-ref-113)
114. () سورة المنافقون:4. قرأ قنبل، وأبو عمرو، والكسائي بالتسكين، والباقون بضمها. ينظر: النشر في القراءات العشر 2 / 216؛ تحبير التيسير في القراءات العشر ص582. [↑](#footnote-ref-114)
115. () شرح المفصل، مج 2، ج5/392. [↑](#footnote-ref-115)
116. () ينظر: إعراب القرآن4/ 433 [↑](#footnote-ref-116)
117. () سورة البقرة: 60. [↑](#footnote-ref-117)
118. () شرح المفصل، مج3، ج5/40. [↑](#footnote-ref-118)
119. () سورة آل عمران: 178. هي قراءة حمزة، وقرأ الباقون بالكسر. ينظر: حجة القراءات ص182. [↑](#footnote-ref-119)
120. () شرح المفصل، مج 3، ج8 / 550. [↑](#footnote-ref-120)
121. () ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها1/123- 124. [↑](#footnote-ref-121)
122. () ينظر: مغني اللبيب ص34. [↑](#footnote-ref-122)
123. () سورة محمد: 38. [↑](#footnote-ref-123)
124. () سورة آل عمران: 111. [↑](#footnote-ref-124)
125. () سورة البقرة: 284. [↑](#footnote-ref-125)
126. () عجز بيت وصدره: "سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ" وهو مِنَ الوافر، في الكتاب3/39، 92؛ المقتضب2/24؛ المقرب1/263؛ رصف المباني ص379؛ المقاصد النحوية4/390؛ خزانة الأدب8/522؛ الدرر1/240؛ شرح شواهد المغني ص497.

     المعنى: سأغادر منزلي تخلصا مِنْ مجاورة بَنِي تميم، الذين لا يُرَاعُونَ حق الجار، وأَسْكُنُ الحجاز، لَعَلِّي أجد هناك راحةً لِنَفْسِي.

     الشاهد فيه: "فَأَسْتَرِيحَا" حيث نصبه بـ"أَنْ" مُضْمَرَة بعد فاء السببية، مِنْ دون أَنْ تُسْبَقَ بنفي أو طلب، وهذا ضرورة. [↑](#footnote-ref-126)
127. () شرح المفصل، مج3، ج7/ 298. [↑](#footnote-ref-127)
128. () ينظر: شرح ابن عقيل4/39. [↑](#footnote-ref-128)
129. () ينظر: الدر المصون1/690. [↑](#footnote-ref-129)
130. () ينظر: الإيضاح في علم القراءات، ص 101، 108. [↑](#footnote-ref-130)
131. () ينظر: الإيضاح في علم القراءات نقلا عن التبصرة، ص 396. [↑](#footnote-ref-131)
132. () النشر في القراءات العشر1 / 10، 11. [↑](#footnote-ref-132)
133. () سورة الأنعام: 162. [↑](#footnote-ref-133)
134. () شرح المفصل، مج4، ج9/ 141، 142. [↑](#footnote-ref-134)
135. () ينظر :المحتسب1/123. [↑](#footnote-ref-135)
136. () البيت من الرجز، وهو لمنظور بن حية الأسدي في شرح التصريح2/367؛ المقاصد النحوية4/584؛ بلا نسبة في الخصائص1/63؛ شرح الأشموني3/821؛ لسان العرب8/219 مادة (ضَجِعَ).

     اللغة: الدعة: الاطمئنان. الأرطاة: نوع من الشجر. الحقف: أصل الجبل، أو المعوج من الرمل. اضطجع: مال إلى الأرض.

     الشاهد فيه: "لَا دَعَهْ وَلَا شَبَعْ" حيث أبدل مِنْ تاء "دعة" هاء في غير الوقف، أو إجراء للوصل مجرى الوقف. [↑](#footnote-ref-136)
137. () سورة الكهف:38. [↑](#footnote-ref-137)
138. () شرح المفصل، مج4، ج9/ 209. [↑](#footnote-ref-138)
139. () ينظر: الحجة في القراءات السبع1/224. [↑](#footnote-ref-139)
140. () سورة البقرة: 103. [↑](#footnote-ref-140)
141. () شرح المفصل، مج4، ج10/441. [↑](#footnote-ref-141)
142. () سورة التوبة: 12. [↑](#footnote-ref-142)
143. () بقلة ناعمة. الصحاح3/426 مادة (لَعَعَ). [↑](#footnote-ref-143)
144. () التصقت مِنْ وَجَع، أو رَمص، أو دمع. ينظر: لسان العرب 2/577. مادة (لَحَحَ). [↑](#footnote-ref-144)
145. () شرح المفصل، مج4، ج9/260. [↑](#footnote-ref-145)
146. () ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها1/ 235. [↑](#footnote-ref-146)
147. () البحر المحيط5/17. [↑](#footnote-ref-147)
148. () نفسه5/17. [↑](#footnote-ref-148)
149. () سورة الفتح: 16. قراءة العامة بالرفع، وقرأ أبي، وزيد بن كعب، بحذف النون. ينظر: الدر المصون6/162. [↑](#footnote-ref-149)
150. () شرح المفصل مج3، ج7/ 251 – 252. [↑](#footnote-ref-150)
151. () ينظر: مغني اللبيب ص450. [↑](#footnote-ref-151)
152. () سورة النساء: 157. [↑](#footnote-ref-152)
153. () سورة الليل: 19 – 21. [↑](#footnote-ref-153)
154. () شرح المفصل مج1، ج2/ 422. [↑](#footnote-ref-154)
155. () إعراب القرآن1/502. [↑](#footnote-ref-155)
156. () سورة النساء: 95. قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة بالرفع، وقرأ الأعمش بالجر، وقرأ نافع، والكسائي، وابن عامر بالنصب. ينظر: السبعة في القراءات ص237؛ الدر المصون2/417. [↑](#footnote-ref-156)
157. () شرح المفصل مج1، ج2/436، 437. [↑](#footnote-ref-157)
158. () سورة طه: 63. [↑](#footnote-ref-158)
159. () الحارث بن كعب، بن زيد، قبيلة قحطانية. ينظر: معجم قبائل العرب1/232. [↑](#footnote-ref-159)
160. () شرح المفصل مج2، ج3/ 86، 87. [↑](#footnote-ref-160)
161. () مِنْ مجزوء الكامل، الكتاب1/176؛ مجالس ثعلب ص152؛ الخصائص2/406؛ المقرب1/54؛ الإنصاف1/382؛ المقـاصد النحوية3/468؛ خزانة الأدب4/381.

     اللغة: زججتها: طَعَنْتُها بالزج، والزج: الحديدة التي تُرَكَّب في أسفل الرمح. المزجة: الرمح القصير. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.

     المعنى: فطعنتها بأسفل الرمح، مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

     الشاهد فيه: إضافة المصدر "زَجَّ" إلى الفاعل "أَبِي مَزَادَهْ" والفصل بينهما بالمفعول. [↑](#footnote-ref-161)
162. () سورة الأنعام: 137. [↑](#footnote-ref-162)
163. () شرح المفصل مج1، ج3/553 – 557. [↑](#footnote-ref-163)
164. () ينظر: الإنصاف1/ 382. [↑](#footnote-ref-164)
165. () ينظر: في أصول النحو ص40 – 45. [↑](#footnote-ref-165)
166. () صحيح البخاري، كتاب: فضائل أصحاب النبي- صلى الله عليه وسلم-، باب: قول النبي – صلى الله عليه وسلم-: "ولو كُنْتُ مُتَّخِذًا خليلا"، حديث رقم 3661، 2/ 452. [↑](#footnote-ref-166)
167. () سورة إبراهيم:47. ولَمْ أتمكن مِنَ العثور على مَنْ قرأ بهذه القراءة. [↑](#footnote-ref-167)
168. () ينظر: النشر في القراءات العشر 2 /263 – 265 . [↑](#footnote-ref-168)
169. () ينظر: في أصول النحو ص 40 – 45. [↑](#footnote-ref-169)
170. () الأعراف: 10. وهي قراءة نافع. ينظر: النشر في القراءات العشر1/16. [↑](#footnote-ref-170)
171. () شرح المفصل مج4، ج10/ 453. [↑](#footnote-ref-171)
172. () صبح الأعشى1/179. [↑](#footnote-ref-172)
173. () البحر المحيط4/271. [↑](#footnote-ref-173)
174. () ينظر: في أصول النحو ص36، 37. [↑](#footnote-ref-174)
175. () البحر المحيط4/272 . [↑](#footnote-ref-175)
176. () الخصائص1/212. [↑](#footnote-ref-176)
177. () مجمع الأمثال 2/ 281؛ المستقصى 2/328؛ لسان العرب11/591 مادة (كَلَلَ).

     يُضْرَبُ في اختلاف أخلاق الناس، وطباعهم. وقيل: يُضْرَب في موضع التهمة. [↑](#footnote-ref-177)
178. () صدر بيت وعجزه: "إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ" وهو مِنَ الرجز، في الكتاب1/263، مجالس ثعلب ص452؛ المقاصد النحوية3/107؛ شرح التصريح1/353؛ خزانة الأدب4/114؛ الدرر3/162؛ شرح أبيات سيبويه2/140؛ بلا نسبة في المقتضب2/319؛ رصف المباني ص417؛ لسان العرب6/198 مادة (كَنَسَ)؛ الجنى الداني ص164؛ الأشباه والنظائر2/91؛ خزانة الأدب4/ 121.

     اللغة: الأنيس: الذي يُؤْنَس به. اليعافير: جمع اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، أو الغزال.

     المعنى: رُبَّ بَلْدَةٍ بَلَغْتُهَا فَوَجَدْتُهَا خَالِيَةً مِنَ الناس، وليس فيها إلا الظباء والإبل البيض.

     الشاهد فيه: جَرُّ "بلدةٍ" بـ"رب" محذوفة. [↑](#footnote-ref-178)
179. () سورة النساء: 1. [↑](#footnote-ref-179)
180. () شرح المفصل، مج1، ج3/563، 564. [↑](#footnote-ref-180)